الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة -
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Université Akli Mohand Oulhadj-Bouira
Tasdawit Akli Muhend Ulhag-Tubirett
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830.

الفلاحة والفلاحون في عهد الدايات بإيالة الجزائر (1671-1830م)

-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعداد:

- محمد مزاري
- أحمد حدو

إشراف الأستاذة:

د- نادية أحمد واعمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: مصطفى باديس أوكيل ..... رئيسا

الأستاذ(ة): د. نادية أحمد واعمر..... مشرفا ومقررا

الأستاذ: زيدين قاسيمي..... مناقشا

الموسم الجامعي:(2024/2023م)

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ

الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحم الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

بداية نحمد الله العلي القدير حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السماوات وملئ الأرض و ملئ ما بينهما

و نشكره شكرا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه.

و نصلي و نسلم على شفيعنا و نبينا و سيدنا و حبيبنا محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع الأنبياء

و بعد :

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير و الاحترام إلى أستاذتنا المشرفة :

" نادية أحمد واعمر" وإلى الأستاذ" زيدين قاسيمي "

اللذان ساهما في توجيهنا ومساعدتنا لإنجاز هذه المذكرة بشكل كبير من خلال إسهاماتهما القيمة و توجيهاتهما الفعالة لنا على الدوام.

كما لا نسى تقديم الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

روح أبي؛ وعائلتي

حدو أحمد

الإهداء

الحمد لله الذي ربي العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين وإلى عائلتي .

مزاري محمد

قائمة الاختصارات:

ج: جزء

ط: طبعة

تق: تقديم

تح: تحقيق

تر: ترجمة

م : ميلادي

هـ: هجري

د.ط: دون ذكر الطبعة.

د.س: دون سنة الطبع

مقدمة

تعد الأرض الفلاحية من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الانسان في ممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية، فقد سعى الانسان منذ العصور القديمة إلى امتلاكها لكون الأرض الفلاحية تحظى بأهمية عظيمة لدى الانسان باعتبارها مصدر رزقه، فعمل على استغلالها أحسن استغلال فشكلت بذلك الفلاحة العنصر الرئيس الذي اعتمد عليه السكان بحكم أنها نشاط قائم بذاته فتنوعت أصنافها من زراعة وتربية الحيوانات كالمواشي إلى الصيد ، ورغم الصعوبات التي عرفتها إلا أن الفلاح عمل جاهدا على تخطي هذه الصعوبات والعراقيل لما لها من أهمية في اقتصاد الدولة وإثراء خزينتها، وفي هذا الصدد، عرفت إيالة الجزائر تزايدا في النشاط الفلاحي خلال عهد الدايات، ونظرا لأهمية هذا النشاط جاء اختيارنا لهذا الموضوع والمعنون "**الفلاحة والفلاحون في عهد الدايات بإيالة الجزائر(1671-1830)**" وهي المرحلة الحاسمة من الوجود العثماني بالجزائر وأطولها.

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تتمحور في كونه ذو طبيعة اقتصادية وكذا يرتكز على استقرار الانسان في بيئته والعلاقة التي تنجر من هذا الاستقرار من حيث معيشة الانسان ومن حيث نشاطه وعمله، ولكونه يحدد أنواع الأراضي المستغلة في النشاط الفلاحي وعلاقته باقتصاد الدولة من خلال العوائد التي يوفرها لخزينة الدولة ، كما تتضح أهميته في فهم العلاقة التي جمعت الفلاح بأرضه وكذا بالسلطة.

فعند تسليط الضوء على موضوع الفلاحة والفلاحون عند الدايات بإيالة الجزائر سيساعدنا في فهم وتحديد أهميته عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وكذا دوره في انعاش اقتصاد الدولة الجزائرية، فالفلاح في تلك الحقبة الزمنية لم يكن ينظر للفلاحة على أنها مجرد وسيلة لتوفير قوته أوغذائه ، بل تعدت ذلك باعتبارها نشاط يشكل موردا هاما للمجتمع والسلطة في نفس الوقت لكون هذه الأخيرة حظيت باقتطاعات عينية وأخرى نقدية أو فيما يعرف بالضرائب التي ساهمت في إثراء خزينتها.

وفي هذا السياق يسعى هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم نظرة عن حياة المجتمع الريفي الجزائري خلال عهد الدايات.
- المساهمة في توضيح النشاط الاقتصادي الذي عرفه الريف الجزائري خلال فترة الدايات
- التطرق إلى العوامل المنشطة لممارسة الفلاحين لنشاطهم وكذا العراقيل التي واجهتهم خلال تأدية نشاطهم.
- توضيح علاقة السلطة بالفلاحين، ومدى مساهمة الفلاحين في انعاش اقتصاد الإيالة.

دوافع اختيار الموضوع:

من بين أهم العوامل التي جذبتنا لاختيار موضوع الفلاحة والفلاحون عند الدايات كموضوع مذكرة تخرج كان وراءه أسباب عديدة منها:

- الرغبة في بناء نظرة عن المجتمع الريفي ونشاطهم الفلاحي بالجزائر خلال عهد الدايات.
- التعرف على معطيات النشاط الاقتصادي الغالب خلال فترة حكم الدايات بالجزائر.
- تبيان أهمية الفلاحة في الحياة الاقتصادية لإيالة الجزائر خلال فترة الدايات.
- توضيح دور الفلاحين في دعم خزينة الإيالة خلال الفترة محل الدراسة.

اشكالية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع طرحنا إشكالية الرئيسة التالية :هي ماهي المكانة التي حظيت بها الفلاحة في العهد العثماني ودورها بصفة خاصة في عهد الدايات ؟

ولقد فرعنا هذه الاشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

- ماهي المميزات التي اختص بها المجتمع الريفي ودوره في انعاش النشاط الفلاحي؟
- ماهي العوامل المنشطة والمعرقلة للنشاط الفلاحي خلال عهد الدايات؟
- كيف ساهم الفلاحون والنشاط الفلاحي في تمويل خزينة الدولة؟

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في انجاز بحثنا على المنهج التاريخي الوصفي لوصف الحوادث التاريخية و والمنهج المقارن وكذا المنهج التحليلي من خلال معالجة وتحليل المعطيات ونقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع تماشيا مع طبيعة الموضوع ألا وهو الفلاحة والفلاحون في عهد الدايات بإيالة الجزائر.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه والأسئلة الفرعية،واعتمادا على المادة العلمية شرعنا في هيكلة بحثنا وفق الخطة التالية التي يندرج فيها مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة، حيث تناولنا في الفصل الأول الأراضي الفلاحية والمجتمع الريفي والعوامل المتحكمة في توزيعه، وجاء في الفصل الثاني الأنشطة الفلاحية والعوامل المؤثرة فيها وعالجنا في هذا الفصل العوامل المنشطة والمعرقلة للنشاط الفلاحي، وكذا الأنشطة والانتاج الفلاحي، أما الفصل الثالث فكان بعنوان دور الفلاحة في دعم الاقتصاد وخزينة الدولة،وقد عالجنا فيه

الأسواق التجارية ودورها في اقتصاد الإيالة وكذا دور الفلاحة والفلاحين في دعم وتمويل خزينة الإيالة.

وخلصنا في خاتمة بحثنا إلى استنتاج مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة.

الصعوبات:

ولا شك أنه لا يوجد عمل بحثي يخلو من الصعوبات، فخلال فترة معالجة موضوع بحثنا اعترضتنا مجموعة من الصعوبات منها:

- صعوبة التعامل مع المصادر الأجنبية.
- صعوبة الوصول ثم ضبط الإحصاءات المتعلقة بمجال البحث لاستخدامها في التحليل والاستنتاج.

المصادر والمراجع:

لانجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر أهمها:

المصادر:

مذكرات أحمد الشريف الزهار الذي تناول فيه الإيالة الجزائرية وعلاقات الخارجية والثورات الداخلية و الضرائب، واعتمدنا أيضا على حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة الذي تناول فيه الإيالة الجزائرية إبان الفترة العثمانية وتطرق فيه سكان الجزائر وحكومة الأتراك وتنظيمها وكذلك اعتمدنا على كاثكارت مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب الذي تناول الجزائر أثناء الفترة العثمانية وتحصيناتها وغنائمها البحرية وكذا الأسرى ، كما اعتمدنا على كتابي صالح العنتري تاريخ قسنطينة ومجاعات قسنطينة الذي تطرق فيها إلى الكوارث الطبيعية والأمراض والأوئية التي ساهمت في إحداث المجاعات

المراجع:

نذكر منها ناصر الدين سعيدوني من خلال كتبه المتعددة التي عالجت الريف والفلاحة منها ورقات جزائرية، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، الجزائرفي تاريخ العهد العثماني، وكذا أرزقي شويتام في كتابه المعنون تحت المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني الذي تناول فيه خصائص المجتمع إبان العهد العثماني، وكذا كتاب عائشة غطاس الحرف والحرفيون، دون أن ننسى بعض المذكرات والمجلات والمعاجم.

الفصل الأول: الأراضي الفلاحية والمجتمع الريفي

المبحث الأول: الأراضي الفلاحية

لعل أبرز ما ميز إيالة الجزائر خلال عهد الدايات هو تنوع الأنشطة الاقتصادية، و بحكم غلبة المجتمع الريفي سيطر النشاط الفلاحي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى بحكم تنوع ملكيات الأراضي وإقبال الفلاحين على ممارستها وامتهانها وسنحاول في هذا المبحث الإلمام لمفهوم الفلاحة والملكيات التي عرفتها الجزائر فترة الدايات.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة

1-التعريف اللغوي:

تناول العديد من علماء اللغة مفهوم الفلاحة التي تنوعت وتعددت معانيها، ولقد تكرر لفظ الفلاحة في المعاجم العربية، حيث ذكر الفراهيدي في كتابه لفظ فلح " الفلاح والفَلَحُ لغة البقاء في الخير، وفلاحُ الدّهر بقاؤُه، وحي على الفلاح أي هلُمَّ على بقاء الخير ، ورجل أفلَحُ وامرأة فلحَاءُ دون العلم، إن الحديد بالحديد يُفلَحُ، والفلاحون الزارعون، والفلاح: السحور أي من تسحّر بقيت له قوّة يومه"[1] أما ابن دريد الأزدي فقد ذكر مصطلح الفلاحة في معجمه جمهرة اللغة " فلحت الشيء أفلَحُه فلحا إذا شققته أو قطعته، ومنه المثل إن الحديد بالحديد يفلح، وصناعة الفلاح الفلاحة"[2]

أما الفيروزي آبادي فقد كان مفهومه للفلاحة أوضح لأنه كان أكثر استيعابا وتوضيحا عن سابقيه حيث ذكر أن " الفَلَحُ، محرّكة والفلاحُ: الفوز والنجاة والبقاء في الخير والسحور والفلحُ: الشّق والمَكر والنَّجشُ في البيع كالفلاحة، والفلاح الملاح ، والفلاحة بالفتح:الحراثة، وفي رجله فلوحٌ أي شقوق، والحديد بالحديد يفلحُ، أي يشق ويقطع"[3]، كما تناول الفيومي

---

[1] – أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيد، كتاب العين، تح مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، 8ج، سلسلة المعاجم والفهارس، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان، ج3، 1988، ص233

[2] – ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، جمهرة اللغة، 4ج، مكتبة المثنى دار المعارف العثمانية، بغداد، العراق،ج2،، 1348هـ، ص177

[3]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث ، القاهرة، مصر،2008، ص1262

مصطلح الفلاحة وعالجه بطريقة تسهل على القارئ فهمها من خلال تبسيطها فذكر" فلح المفعول فهو مفلوج إذا أصابه الفالج (الفلاح)[1] الفوز ومنه قول المؤذن حي على الفلاح أي هلموا إلى طريق النجاة والفوز والفلاح السحور،وفلحت الأرض فلحا من باب شققتها للحرث[2] كما يذكر ابن منظور " في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه(اتقوا الله في الفلاحين يعني المزارعين الذين يفلحون الأرض اي يشقونها[3] كما تم التطرق لمصطلح فلاح في موسوعة المصطلحات الجغرافية والتي أنصب مدلولها على كل مزارع في إفريقيا الشمالية يملك محراثا أوعدة محاريث والرعاة[4]

وفي المفهوم العام والمتداول تنطبق هذه العبارة على كل مشتغل بالأرض أي المزارع وفي الجغرافية الزراعية يستخدم كمرادف لكلمة حارث فنلاحظ أن هذا المصطلح له ارتباطات بالأرض وهذا لا يقتضي بالضرورة نظام المالك، ويزرع الفلاح المالك من خلال التجربة والأدوات مستخدما بعض الخبرات التي حصل عليها في موقعه حول التربات، المزروعات والحيوانات، ومن خلال التعاريف اللغوية التي تطرقنا إليها يتضح لنا أن التعريف اللغوي لمصطلح فلاحة يتمحور حول شق الأرض وزراعتها وحراثتها واستخراج وجني انتاجها[5].

التعريف الاصطلاحي:

---

[1] - أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان ،بيروت ، لبنان، 1987، ص 183

[2] – الفيروز آبادي، المرجع السابق، ص 1262

[3] – خالد أوعيل، النشاط الفلاحي في للجزائر العثمانية خلال حكم الدايات 1671–1830 مقاربة سياسية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر 2 ، 2020–2021، ص 153

[4] – بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، تر حمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللمع، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، 2002 ، ص 613

[5] – نفسه، ص 614

تم الوقوف على مصطلح الفلاحة في معناه الاصطلاحي أن فلاحة الأرض بمعنى اصلاحها وغرسها وزرع الحبوب المعتاد زراعتها وعلاجها وامدادها بما يزيد من جودة منتوجاتها كإزالة الحجارة عنها ومعرفة نوع الأرض وما يصح أن يزرع أويغرس فيها سواء كان شجر أو خضر أو حبوب ومعرفة الزمن والجو المناسب لزراعة كل صنف وحتى أنواع السقي لكل نوع [1] وقد أشار أبو الخير الأندلسي في كتابه الفلاحة على أن " الزراعة قوام العمران وهي مادة حياة الانسان والحيوان" [2]ومن هنا يتضح أن الفلاحة يندرج في مفهومها الزراعة والحراثة وقد ذكر الله عز وجل الزراعة في كتابه الكريم في سورة الواقعة (أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)[3] و قد تناول ابن كثير تفسير هذه الأيات الكريمة فذكر(أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ) بمعنى شق الأرض وإثارتها والبذر فيها،(أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ) أي تنبتونه في الأرض، (أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) أي بل نحن الذي نقره قراره وننبته في الأرض[4] ، والفلاحة بصفة عامة تعرف كعلم يتم من خلاله تدبير النبات من بداية تكوينه إلى استكمال نموه وتكون الفلاحة أيضا من خلال اصلاح الأرض بالماء من المعفنات كالسماد[5] ويندرج ضمن الفلاحة الزراعة أو الغراسة التي هي مصدر الحياة وقوت للنفس و ولا يقتصر خيرها على الزارع وإخوانه فقط بل يصل إلى الطير والبهائم وحتى الحشرات وهنا يمكن اعتبار الزراعة من الخيرات والكنوز المخبأة تحت الأرض[6] ولا يتوقف مفهوم الفلاحة عند الزراعة أو الغراسة فحسب بل يدخل

---

[1]– أبو زكرياء يحي بن محمد بن احمد بن العوام الإشبيلي، الفلاحة الأندلسية، تح أنور أبو سويلم وآخرون ،7ج ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن،ج1، 2012 ص173

[2] – أبو الخير الأندلسي، كتاب في الفلاحة ، نشره العلامة المشارك القاضي سيدي التهامي الناصري الجعفري قاضي ورزازت،ط1، فاس 1357م، ص10

[3] – القرآن الكريم، سورة الواقعة، الآية 63–64

[4]- أبوالفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ط1 ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، ص 1817

[5] – ابن الاكفاني محمد بن ابراهيم بن ساعد الأنصاري، ارشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تح عبد المنعم محمد عم، مراجعة أحمد حلمي عبد الرحمان، دار الفكر العربي القاهرة ، مصر، 1348م ، ص 187

[6] – أبو الخير الأندلسي، المصدر السابق، ص 17

في طباتها فلاحة الحيوان والطير فيما يعرف بالرعي وتربية المواشي حيث يذكر أبوالخير الأندلسي في هذا الصدد " وإني لما استوفيت بعون الله القول في ذلك بحسب الغرض المقصود إليه إضافة إلى ذلك فلاحة الحيوانات التي لا غنى عن استعمالها في فلاحة الأرض وبعض الأطيار التي تتخذ في الضياع وفي المنازل للانتفاع بها"[1]

المطلب الثاني: ملكية الأراضي

بحكم المساحة الشاسعة لإيالة الجزائر إبان العهد العثماني فقد تنوعت ملكية الأراضي الفلاحية إلى ملكيات فردية والأخرى ملكيات الدولة ضف إلى ذلك أراضي العرش التي كانت بعيدة عن يد السلطة وأراضي الأوقاف وأراضي الموات[2] ورغم التنوع الذي عرفته أنواع الملكيات الزراعية الجزائرية إلا أنهم اقتصروا على استعمال الوسائل البسيطة كالمنجل والمحراث واستعمال فضلات الحيوانات كأسمدة أو ترك الأرض دون زراعة لسنة أو أكثر حتى لا تفقد خصوبتها وانتاجها[3]

وفيما يخص الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة قليلة الخصوبة كانت بحوزة غالبية الناس[4] وفي هذا الصدد تجدر الاشارة أن من أبرز المواضيع المعقدة هي محاولة الالمام بمختلف أنواع الأراضي الجزائرية في خضم القوانين العثمانية فظهرت مجموعة من القوانين المرتبطة بكيفية استغلال الأراضي الخاصة وطبيعة انتاجها وأثرها على حياة المجتمع الريفي اقتصاديا

---

[1] – الإشبيلي، المرجع السابق، ص 275

[2] – كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة وهران، الجزائر، 2012–2013، ص131

[3] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص 58–59

[4] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519–1830، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر 2، 2005–2006، ص 307

كان أو اجتماعيا[1] وعلى اثرها تم تصنيفها كما ذكر اعلاه إلى أراضي ملك للدولة المعروفة بأراضي البايلك والأخرى أراضي فلاحية ذات ملكية خاصة[2] وحسب تقديرات بعض المؤرخين فإن نسبة سكان الريف قدرت بحوالي90 بالمائة من المجتمع الريفي هذا ماساعد على بروز النشاط الفلاحي بقوة على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى وانقسمت الأراضي الفلاحية إلى أنواع أهمها:[3]

1-الأراضي التابعة للدولة:

وهي الأراضي الفلاحية المندرجة ضمن ملكية الدولة وأخذ اسم أراضي البايلك من المصطلح التركي beyligi والذي في معناه المقاطعة أو الدولة، وكانت تعرف أيضا بالأراضي الفلاحية المملوكة للدولة وتخضع لتصرف السلطة العثمانية[4] وتم الحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء وأغلب أراضي البايلك متمركزة بدار السلطان ووهران وقسنطينة [5]وتعرف أحيانا بالعزل وتعد من أخصب الأراضي وأكثرها انتاجا وتخصص في غالبها لزراعة الحبوب وحوّل التصرف في ملكيات الأراضي الفلاحية للبايلك لممثلي السلطة أبرزهم آغا العرب كمراقب وكانت صلاحية الأشراف على منتوجاتها من نصيب خوجة الخيل[6] وكان إقليم دار السلطان يتوزع على 13 مزرعة، تضم الواحدة منها عدد من

---

[1] – خالد أوعيل، المرجع السابق، ص 153

[2] – بلعقون محمد الصالح، نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية (1519–1830)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2022، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص 35

[3] – صالح عباد، الجزار خلال الحكم التركي1514–1830،دار هومه، الجزائر،2012.ص355.

[4] – بلعقون ، المرجع السابق ، ص 35.

[5] – ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان،2001 ، ص 82

[6] – عقاد سعاد، الجماعات الفلاحية والسلطة العثمانية في الجزائر(1519–1830م) دار السلطان –أنموذجا، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية ، المرآة، العدد 5، جوان 2017، ص 133–134.

الحيوانات ويعمل بها الخماسة وينتقل انتاجها من زبدة وحليب وجبن إلى أسواق مدينة الجزائر[1].

وفيما يخص عملية تصدير منتوجات هذه الأراضي فتكون على مستوى بيت المال،أما فيما يتعلق بعملية البيع فهذه الأراضي لا يمكن بيعها أو حتى التنازل عنها[2].

وفيما يتعلق باستغلال أراضي البايلك فقد قسمت وفقا لأنماط استغلالها منها الاستغلال المباشر الذي طبق على أحواش البايلك الواقعة على الساحل والتي كانت تستغل كمخازن واسطبلات لخيول الفرسان من طرف آغا العرب ، والاستغلال غير المباشر طبق على الأراضي التي أقطعت أعل المخزن وقبائل الرعية التي كانت تقوم بأعمال السخرة مقابل استغلالها لها[3].

2-أراضي الملكية الفردية :

وهي الأراضي الخاضعة لأحكام البيع والشراء وحتى الاستئجار والمستغلة بصفة مباشرة من طرف مالكيها وتميزت هذه الأراضي بصغر حجمها بسبب أحكام الوراثة والبيع[4]، وتعرضها في الغالب إلى المصادرة من طرف الحكام وتمركزت هذه الأراضي في المناطق الجبلية وبجوار المدن، وكانت الدولة تفرض على أصحاب هذه الأراضي فريضتي العشر والزكاة[5]، وما يميز هذه الاراضي هو حرص أصحابها على الاحتفاظ بالعقود التي تثبت ملكيتهم وكان يحمل أصحابها هذه العقود من القضاة أو قرار من رجال الدين، أما العائلات

---

[1] – سعيدوني، نفسه، ص 82-83.

[2] – حوشين كمال، اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر02، 2006- 2007، ص 60-62

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني(1791- 1830)، طبعة خاصة ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 213-228

[4] – كمال بن صحراوي ، المرجع السابق، ص 132

[5] – ناصر الدين سعيدون،المرجع السابق، ص 80

الكبرى فقد حظيت بفرمانات من البايات تبرز حقوقهم في أراضيهم تخوفا من المصادرة [1]، حيث أن بعض الحضر كانوا يستغلون الأجنة والأحواش التي يملكونها بواسطة الخماسين وقد قال في شأنهم حمدان بن عثمان خوجة نقلا عن أرزقي شويتام " إن المالكين وأصحاب المزارع يستخدمون العمال والرعاة وليس لهؤلاء أرض ولا أموال ولا مواشي وإنما تعطي لهم التسبيقات حسب حاجاتهم وقبل تسليم الخمس لهؤلاء العمال، وذلك أثناء جمع المحاصيل[2]، ومن حيث استغلالها فتنقسم إلى قطاعين الأول والمتميز بمساحته الكبيرة وامتداده ويعود للأسر والبيوتات العلمية العريقة مثل بوقندورة وحمدان خوجة والمتمركزة بمتيجة واستغلت في انتاج الحبوب [3]كما يذكر عن أحد المالكين في متيجة" وأزرع سنويا هذا السهل ولحسابي الخاص، حوالي مائةوستين حمولة جمل من القمح وحوالي مائة وعشرون من الشعير"[4] أما القطاع الآخر المعروف بمساحته الصغيرة والمتناثرة في جهات مختلفة من الأوطان وتستغل في انتاج الحبوب والجنات الواقعة بنواحي المدن[5]

3-الأراضي المشاعة:

وهي الملكيات التي تستغل جماعيا وتعرف في الجهة الشرقية بأراضي العرش، وكان التصرف في هذه الملكيات في يد سكان القبيلة أو الدوار عن طريق شيخ الدوار أو زعيم القبيلة، أما من ناحية استغلالها فيكون لكل نصيبه حسب طاقته، وتخصص الأجزاء غير المستغلة للرعي[6]، والاراضي المشاعة أو العرش كانت تابعة للقبائل الممتنعة ومتمركزة في

---

[1] – فلة القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 1989-1990، ص 102

[2] – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 214

[3] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص 204

[4] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 49

[5] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق،ص 204

[6] – سعيدوني، الملكية ،المرجع السابق ، ص 84

المناطق الجبيلة أو الصحراوية لذلك كانت أقل شأنا من الناحية الاقتصادية[1] وفيما يتعلق بالنظام الضريبي الذي طبقته الدولة على هذه الأراضي فقد اقتصر على غرامة سنوية بالاضافة إلى اللزمة والمعونة والخطية التي كانت تستخلص مما تنتجه أراضي العرش[2]، وخضع هذا الصنف من الأراضي إلى نوعين من الاستغلال، خصّ الاستغلال الأول من الأراضي المعروفة بأراضي بلاد الجماعة التي خصصت للزراعة المعيشية كزراعة الحبوب والخضر والأشجار المثمرة، والنوع الثاني من هذه الأراضي خصص للرعي وتربية المواشي ويعرف هذا النوع من الأراضي بالمشمل[3].

4-أراضي الوقف:(الأهلي والخيري)

تم توقيف هذه الأراضي لصالح المؤسسات الدينية والانفاق على الأعمال الخيرية كأوقاف الحرمين الشريفين والجامع الكبير وأوقاف سبل الخيرات والأندلس بالاضافة إلى أنواع أخرى كالوقف النسوي ووقف الثكنات وغيرها ، وقد انشطرت أراضي الحبوسات إلى نوعين يصرف النوع الأول تلقائيا وفق الغرض الذي حبس عليه وتعرف بأراضي الوقف الخيري[4]، كتقديم المساعدات لعابري السبيل والأيتام ولخدمة المؤسسات الدينية والتعليمية[5]، أما النوع الثاني المعروف بالوقف الأهلي[6]، فيكون الانتفاع فيه على مالك الوقف وعقبه حسب وثيقة الوقف إلى غاية انقطاع العقب المذكور في وثيقة الوقف وتعود بذلك إلى المؤسسة الموقوف عليها [7]، ووفقا لأحكام الشريعة فأراضي الحبوسات لا يجوز تملكها من طرف الأشخاص أو جهة غير دينية ولا تخضع لقوانين البيع أو الارث كونها أوقاف يعود بالفائدة على كل شرائح

---

[1] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني' دار الهدى ،ط1، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 154

[2] – سعيدوني، الملكية، المرجع السابق، ص 84.

[3] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق ، ص 209-210.

[4] – سعيدوني، الملكية، المرجع السابق، ص 85.

[5] – أوعيل ، المرجع السابق ، 169.

[6] – سعيدوني، الحياة، المرجع السابق ، ص 85.

[7] – بلعقون ، المرجع السابق، ص 07.

المجتمع[1]، ويذكر ناصر الدين سعيدوني بخصوص هذه الأراضي" أنها تركزت بالقرب من المدن الكبرى[2]، وبفحص مدينة الجزائر ولم تفرض عليها الضرائب ولا حتى المصادرة والحجز من طرف الحكام[3]، وكما ذكر آنفا أن الانتفاع بأراضي الحبوس يقتصر على الأشخاص والمؤسسات المذكورة في العقد وذلك حسب نوعه وقفا أهليا أم خيريا، وهنا فاستغلال هذه الأراضي يكون وفق قيود مما يؤدي إلى إستحالة بيعها ، وقد استغلت أراضي الحبوس الأهلية مباشرة من طرف المستفيد أو يشرف عليها الوكيل المعروف بالوسيط الذي يضعه المستفيد من الوقف لصيانة الأرض وتحصيل مداخيلها، أما اراضي الحبوس الخيرية فيستعمل دخلها في صيانة المساجد ولخدمة طلبة العلم[4].

5-أراضي الموات:

وهي الأراضي التي لم تخضع للاستغلال نظرا لعدم صلاحيتها للفلاحة، فلم يقبل سكان الريف استثمارها خاصة أواخر العهد العثماني رغم امكانية استصلاحها والانتفاع بانتاجها، وحتى امكانية تملكها[5]، وقد ظهر هذا النوع من الأراضي بصفة خاصة عند تراجع عدد السكان وعزوفهم عن امتهان الزراعة إلى امتهان الرعي[6].

6-أراضي المخزن:

وهي من الملكيات المندرجة والملحقة بالبايلك، تم منحها لقبائل المخزن شريطة القيام بجملة من الأعمال تتمحور في استخلاص الضرائب والانضمام للحملات العسكرية في

---

[1] – حوشين ، المرجع السابق، ص 61.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، رغاية ، الجزائر، 1984م، ص 53.

[3] – سعيدوني، الملكية، المرجع السابق، ص 86

[4] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص234– 241

[5] – سعيدوني، الجزائر ، المرجع السابق، ص 53

[6] – سعيدوني، الملكية، المرجع السابق، ص 86

إخماد تحركات قبائل الرعية بالاضافة إلى مساهمتهم في الحفاظ على الأمن، حتى يمنح لهم البايلك حق الاستغلال والانتفاع بأراضي البايلك في المجال الفلاحي من زراعة وتربية المواشي ، وفي الغالب فهذه الأراضي يعود أصلها لقبائل الرعية التي سلبت منها لعدة أسباب أو أراضي موات أصبحت ملك الدولة وتميزت هذه الأراضي باشتمالها على مراعي وغابات وحتى الأراضي البور، وكانت تفرض على عشائر المخزن إزاء هذه الاراضي فريضتي العشر والزكاة[1]، وقد تركزت قبائل المخزن في عدة مناطق مثل السهول الوهرانية التي سكنتها كل من عشائر الزمول والدوائر ورغم امتلاكها على 78% من مجموع الأراضي الزراعة إلا أنها لم تحاول استثمارها وتركت بدون استغلال ، ما أدى إلى انتشار الحشائش البرية التي غطت أغلب أجزاء هذه الأراضي[2]، وكذا السهول العليا بقسنطينة ونواحي الشلف وجنوب التيطري التي فضل فيها قبائل المخزن تربية المواشي على الإعتناء بالأرض واستثمارها والعمل فيها، لما لهم من أعمال عسكرية كالمشاركة في الحملات العسكرية والمراقبة المستمرة للقبائل المتأهبة لأحداث موجات العصيان والثورات[3].

المبحث الثاني:المجتمع الريفي

المطلب الأول: تركيبة المجتمع الريفي:

1 ـ سكان الأرياف:

أ ـ تعريف الريف:

اختلف السوسيولوجيون في تحديد تعريف الأرياف، حيث اعتبروها الحيز أو المجال الجغرافي الذي تسكنه جماعة بشرية تتمركز خارج المدن [4]. وهي متواجدة في كل أرجاء أيالة الجزائر. وهو المجال الجغرافي الذي اتخذته القبائل و الأعراش مكان للإستقرار سواء كان

[1] – القشاعي، المرجع السابق، ص 101.

[2] – سعيدوني، الجزائر ، المرجع السابق، ص 54.

[3] – سعيدوني ، الملكية ، المرجع السابق، ص 87 .

[4] - سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق ،ص407.

تواجدهم في السهول، أوالصحاري، أو في الجبال. كما ذكرت المصادر أن نسبة تمركز السكان في الجزائر خلال العهد العثماني، تجاوز تعداده 90 % في الأرياف.

و قسم حمدان بن عثمان خوجة البدو إلي قسمين سكان السهول. ينحدرون من العرب القادمين من المشرق وتعود أصولهم إلى قبائل عربية مختلفة، وسكان الجبال هم من البربر، يختلفون عن العرب من حيث اللغة [1]. كما توزع السكان الجزائر إلي قبائل، وعشائر، يخضعون إلي شيخ وهو سيد القبيلة. يساعده مجلس شيوخ في إدارة وتسيير شؤونها. وتتفرع كل قبيلة إلي دوائر تضم عدد معينا من العائلات تربط فيما بينها برابطة الدم[2].وقد لعب اتساع مساحة البلاد، وتنوع التضاريس فيها دورا مهما في توزيع السكان، وتنوع أنشطتهم الإقتصادية وتحديد علاقتهم مع السلطة الحاكمة في أيالة الجزائر[3].

2 ـ توزيع السكان

أ ـ سكان المناطق االسهلية:

تقيم القبائل في مناطق السهول القريبة من المدن، وتتخذ من الزراعة وتربية الحيوانات نشاطا لها، وقربها من المدن جعلها تخضع لمراقبة السلطة[4].

ب ـ سكان المناطق الجبلية:

تقطن هذه القبائل في الجبال الوعرة. مما ساعدها على الحفاظ بنوع من الاستقلال عن السلطة، وتقف في وجهها، وتصد حملاتها. وجعلت من وعورة التضاريس عاملا مهما

---

[1]– عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص15.

[2]– ليلى تيته، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن19،مجلةالعلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،العدد17، الجزائر،2014، ص138.

[3]– شويتام ، المرجع السابق ، ص 238.

[4] – شويتام، نفسه، ص 19.

في تحديد علاقتها مع السلطة العثمانية[1]. لكن وبسبب قلة المساحات الزراعية والمراعي نشبت حروب بين القبائل المختلفة ، فاستغلت السلطة هذا الوضع بتعبئة بعض القبائل لصالحها، ومساندة طرف على طرف أخر . كما أجبر نقص المراعي والأراضي الصالحة للزراعة، والبحث عن الأسواق، إلى نزوح أفراد من تلك القبائل نحو المدن، بحثا عن وظائف . كما أصبحت هذه الفئة رابطة بين المدن والارياف[2].

ج ـ سكان المناطق الجنوبية (الصحراء):

تقيم فيها قبائل تمارس حرفة الرعي كنشاط أساسي لها. كما أن موقعها البعيد، ومناخها القاسي، جعلهالا تخضع لسلطة الإدارة.وقد نشبت عدة حروب بين تلك القبائل، للسيطرة على المساحات الواسعة من الأراضي، وكذلك بسبب قلة المياه. مما جعل بعض القبائل تسعي للظفر بمساندة السلطة للحفاظ على مناطقها والحصول على إمتيازات. كلقب المشيخة مقابل خضوعها للسلطة العثمانية. كما أُجبرت بعض القبائل الصحراوية للتنقل للمناطق التلية للبحث عن المراعي والأسواق لبيع منتجاتها وشراء حاجياتها [3].

3ـ النظام القبلي لسكان الارياف

انتظمت الأرياف في تجمعات بشرية تستوطن حيزا جغرافيا معينا. يطلق عليه اسم الفرقة، أو الجماعة، وهم ينسبون الى اسم الجد. تشكل هذه الجماعات والفرق قبيلة ، فالجماعة هي عبارة عن تجمع سكاني قليل العدد. حيث تنتمي الى نفس الجد. وتقيم بالقرب من مسجد، أو زاوية[4]. أما الفرقة فهى تضم مجموعة من الجاماعات. تربط بينهم المصالح المشتركة ورح التضامن.أما القبيلة فهي تضم عددا من الفرق أو الدوائر وتربط فيما بينها

---

[1]– نصر الدين سعيدوني ، النظام المالي الجزائري أواخر العهد العثماني ، 1792– 1330، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص47.

[2]– شويتام ، المجتمع المرجع السابق، ص 22.

[3]– شويتام ، نفسه، ص22 – 23 .

[4]– سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص407.

برابط الدم. فهي تنسب الى جد واحد للقبيلة. كما تجمع القبيلة روح التضامن، والتكافل، ويتساوى افرادها في حقوقهم. وإتباعهم لعادات وأعراف القبيلة، فهم يخضعون لسلطة الشيخ ويمتثلون لأوامره. و يختار شيوخ القبائل من الأسر القوية والمتنفذة [1]

أ ـ الزعامات المحلية:

قامت سلطتهم على أساس ديني أو قبلي ، لهم نفوذ قوي على المنطقة التي يتزعمونها. أقامت السلطة العثمانية تحالفات مع بعض هذه الزعامات المحلية و منها نذكر بني عباس وبوعكاز وأولاد مقران و الدواودة وآل القاضي في منطقة القبائل و بني جلاب وابن عز الدين والحنانشة والحراكتة في إقليم قسنطينة وفي بايلك الغرب أولاد سيدي الشيخ في وفي بايلك التيطري أولاد نايل كما عقدت السلطة العثمانتية علاقات مصاهرة مع بعض الأسر القوية، كأسرة آل القاضي، وآل المقراني، وابن قانة ومنحتهم بعض الامتيازات لضمان حيادهم، كجمعهم للضرائب، واحترام حق اللجوء إلى زوايا التابعة لهم[2].

ب ـ المرابطون:

تجلت ظاهرة المرابطين والطرق أكثر في القرن 15 ميلادي في الأرياف كما في المدن في الجزائر وتمتعت في الفترة العثمانية بمكانة دينية ودنياوية عظيمة . حيث بلغ عدد العائلات المرابطة 115عائلة حسب ما أورده "لويس رين" في إحصاءات رسمية تعود الى سنة1880م، تم احصاء 20عائلة في وهران ، و55 عائلة في الجزائر، و40 عائلة في قسنطينة [3]. وخلال الحكم العثماني في الجزائر. تعددت الطرق الصوفية، مثل الطريقة الشاذلية والدرقاوية والقادرية، والتيجاني، والطريقة الرحمانية ، واكتسبوا سلطتهم لنسبهم

---

[1]– عباد ، المرجع السابق ، ص 362.

[2]– شويتام ، المرجع السابق ،ص 171.

[3]– Louis Rinn , Marabout et Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie,Adolph Jourdan , Libraire – Editeur ,Alger, 1884,P20 .

الشريف ولمكانتهم الدينية. و حضوا بمكانة عظيمة بين الناس، وعند السلطة العثمانية[1] . ومنحت لبعضهم الإمتيازات كبيرة ، مثل إعفائهم من الضرائب. و كان لبعضهم قوافل تجارية كالتجانيين. بالاضافة إلى استفادتهم من أموال الوقف وبعض العقارات والأراضي .

ج ـ قبائل المخزن:

من بين القبائل المخزنية، قبائل والدواير، والزمول، والعبيد، استعملتهم السلطة كوسيلة لضبط الأمن، عرفت هذه القبائل بتأييدها للسطة، تكونت بطريقتين إما بقيت في أراضيها، أوجلبت من مناطق أخرى وتم تثبيتهم، وهي تحمل صفتين مدنية وعسكرية[2]، ومنحت لهم امتيازات مختلفة ، كمنحهم أراضي تابعة للبايلك وإمدادهم بأدوات العمل، في مقابل قيام هذه القبائل المخزنية بالحفاظ على الأمن والإستقرار ، وجمع الضرائب، وإخماد التمردات التي تقوم القبائل ضد إدارة السلطة، وتزويد المحلات بالمقاتلين ويعملون على تنفيذ الأوامر الإدارية[3]، وضعت السلطة نظاما محكما لجمع الضرائب، بحيث كانت الضرائب عينية أو نقدية، فعملية جمع الضرائب وتتم من طرف الموظفين والجبات، وفرسان المخزن. ولم يكن هؤلاء الموظفين يقبضون أجورا ثابتة بل يأخذون عشرا من الضرائب والغرامات المختلفة التي يجمعونها من القبائل، ويستحوذون على الغنام التي يحصلون عليها في الحملات التي توجه لبعض القبائل، فهؤلاء الجباة لا يطبقون الضرائب كما هي محبل يزيدون في نسبة الضرائب مما انجر عنه انعكاسات كبيرة [4]، من بينها فساد النظام الضريبي وتحمل المواطن البسيط عبء الضرائب ، واستعمال العنف ضد القبائل الممتنعة ومصادرة أملاكها ، وخلفته الحملات الموجهة لجمع الضرائب الدمار والخراب وتسببت في قتل وتشريد للسكان، وانتشار الثورات والحروب أدى إلى الفوضى وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى انتشار الوشاية وعزل

---

[1]– عباد ، المرجع السابق ، ص 366.

[2]– نصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، دار البصائر ، الجزائر ، 2008،ص 219.

[3]– شويتام، المرجع لسابق، ص 46.

[4]– حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 144.

الموظفين. ونتج عن فساد النظام الضريبي فقدان الخزينة لجزء من مداخيلها ، وغضب بعض الفئات الاجتماعية بسبب تحمل عبء الضرائب ، وتسبب في تدهور العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ورفضت بعض القبائل الالتزام بدفع الضرائب[1]، ومن بين القبائل المخزنية نذكرة عمراوة في بلاد القبائل، وفي الشرق قبائل حراكته، وفي الغرب قبائل هاشم ، وفي بايلك التيطري أقامت السلطة قبائل تتشكل ممن كانوا عبيدا. وتواجدت القبائل المخزنية في المواقع المهمة، والإستراتيتجية ، في كل البيالك تركزت في الأراضي الزراعية الخصبة، وأمام الأبراج العسكرية، وقرب أماكن إنعقاد الأسواق وقرب الطواحين والجسور والمطامير[2].

د ـ قبائل الرعية:

شكلت اللبنة الأساسة للمجتمع الريفي، رغم أنها قبائل خاضعة للسلطة العثمانية، لكنها لم تحضى بامتيازات، فهي قبائل تدفع الضرائب المختلفة، كالزكاة والعشور واللزمة والمعونة، ووضعيتها كانت صعبة ، أكثر من وضعية القبائل الممتنعة التي لم تكن تخضع للسلطة، تقوم هذه القبائل بمختلف أعمال السخرة، كالحرث ، والبذر،الحصاد، وذلك تحت نظام التويزة في أرض البايلك. وكذلك إستغلالهم في نظام الخماسة للعمل في زراعة الأراضي وتربية المواشي. كما أرغمت للخضوع المباشر للسلطة[3]، حيث خضعت لشيوخ المخزن أو لأغا الدوائر أو للقياد الذين يتبعون لسلطة الباي أو أغا العرب، كما تدار من قبل شيوخ القبائل المؤثرين أو بعض المرابطين، فقد عانت هذه القبائل من الضعف والفقر[4] .

---

[1]– شويتام ،المرجع السابق ، ص 160 –161.

[2]– سعيدوني، ورقات، المرجع السابق، ص218– 221.

[3]– كاميليا نغموش، قبائل الغرب الجزائريين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية1509–1792 ، رسالة ماجيستير، قسم الأثار، جامعة وهران ،الجزائر، 2014 ، ص 112 .

[4] – أوعيل ، المرجع السابق ، ص144.

و ـ القبائل الممتنعة أو الثائرة:

هي قبائل تسكن مناطق خارج نفوذ سلطة الإدارة العثمانية. وذلك بسبب الموقع الجغرافي وصعوبة التضاريس، مما جعلها تعيش نوعا من الإستقلالية وولد لديها روح التمرد، والمقاومة ضد السلطة، مثل قبائل شرق الأطلس، وفليسة في جرجرة، والقبائل المتمركزة في وسط اللأطلس بين المدية والبليدة، وكذلك في الغرب، مثل قبائل بني مناد وصوماته. رفضت هذه القبائل الخضوع للنظام الضريبي العثماني في الجزائر، مارست هذه القبائل حرفة الرعي وتربية الماشية، والتجارة. غلب على بعض القبائل حياة الترحال من أجل البحث عن المراعي لمواشيها. دخلت بعض القبائل في صراع مع السلطة العثمانية الحاكمة ففي حال رفضها دفع الضرائب توجه حملات عسكرية ضدها[1]، كما حاولت السلطة تحويل بعض هذه القبائل إلى قبائل مخزنية مقابل استفادتها من بعض الإمتيازات التي كانت تحضى بها القبائل المخزنية ، كفرض ضرائب رمزية، والسماح لها بممارسة النشاط التجاري في الأسواق الأسبوعية ، وعملت السلطة على إخضاع هذه القبائل الممتنعة من خلال منعها من دخول الأسواق حتى تخضع لقرارات السلطة وتدفع رسوما مقابل السماح لها بدخول الأسواق [2].

4ـ العوامل المتحكمة في توزيع السكان: ساهمت عدة عوامل في توزيع السكان من بينها:

– الموقع الجغرافي للجزائر وإتساع مساحتها . وكذلك موقعها الفلكي المهم.

– تنوع التضاريس، ومظاهر السطح من سهول، وجبال،وصحراء.

– تنوع المناخ في الجزائر وتأثيره على توزيع السكان ، وكذلك نسب التساقط وإختلافها بين مناطق القطر ، وتفاوة درجات الحرارة ، وتعرض بعض المناطق للجفاف[3].

---

[1] – سعيدوني ، الحياة ، المرجع السابق ، ص 225.

[2] – نغموش ، المرجع السابق، ص 119.

[3]– شويتام ، المرجع السابق ، ص18– 24.

– طول الشريط الساحلي البالغ 1200 كلم. وجود سهول ساحلية خصبة، ساعدت على جذب السكان. ووفرة المياه ونسب تساقط الأمطار. وكذلك مناخ البحر المتوسط. بالإضافة الى التمازج بين تركيبات المجتمع الجزائري[1].

5ـ ديمغرافية الجزائر خلال عهد الدايات

لا توجد إحصائيات دقيقة لتعداد سكان الجزائر خلال الفترة العثمانية . حيث قدر حمدان بن عثمان خوجة عدد السكان في الجزائر بحوالي عشرة ملايين نسمة [2]، وذكر الجاسوس والظابط بوتان سنة 1808م أن إجمالي عدد السكان حوالي ثلاثة ملايين نسمة[3]، أما القنصل الأمريكي وليام شارل(1816–1840) فقدر عدد السكان بواحد مليون نسمة[4]، هذه الإحصائيات غير متوافقة إعتمدت على احصاء عدد السكان في المدن دون الأخذ بعين الإعتبار سكان الأرياف والصحراء وذلك بسبب عدم توفر بيانات إدارية يعتمدون عليها في احصاء السكان فالقبائل المتنعة عن دفع الضرائب لم تتمكن الادارة من قيدهم في سجلات بيت الياليك فبعض الأماكن لم تستطع الإدارة من الوصول اليهم وجمع الضرائب منهم، فكيف للأجنبي إحصاء عددهم؟ وبهذا فلا يمكننا الإعتماد على هذه الإحصاءات الأوربية .

6 ـ توزيع سكان الارياف

1ـ فحوص المدن: فحوص المدن هي المناطق الملاصقة للمدن والقريبة منها.

أ ـ فحوص مدينة الجزائر: تشمل المناطق المجاورة لمدينة الجزائر، تشمل الجهة الشرقية من الساحل بين البحر وسهل متيجة ويصل إلى حدود واد الحراش على شكل دائرة يصل إلى 12

[1]– عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص13.

[2]– عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص13.

[3]– شويتام ، المرجع السابق، ص83.

[4]– وليام شارل، قنصل أمريكا في الجزائر1816–1824، تع ، تق، اسماعيل العربي ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1982 ، ص38.

كلم الذي تتخلله بعض الأودية ، والمجاري المائية ، والتلال، كواد الحراش، ومن فحوص مدينة الجزائر، فحص باب الواد، فحص باب الجديد، وباب عزون [1].

ب ـ فحوص البليدة: تمتد عبر سفوح جبال الأطلس التلي بجانب الواد الكبير.

ج ـ فحوص القليعة: تمتد غرب سهل متيجة على المنحدر الجنوبي لتلال منطقة الساحل. تمتد من ضفة واد مزافرانعلى بعد حوالي 60 كلم عن البحر[2].

د ـ فحوص المدية: بها عدد من الفحوص من بينها فحص الذراع.

2ـ الأوطان:تأتي الأوطان بعد الفحوص،وهي مناطق جغرافية تابعة اداريا للسلطة لدار السلطان أو سلطة البايلك

أ ـ أوطان دار السلطان: تضم دارالسلطان ستة أوطان[3] ، وطن بني خليل، ووطن يسر، ووطن الخشنة،ووطن بني موسى، ووطن بني خليفة ووطن بني حلوان، أما وطن بني جعد فصل عن بايلك التيطري وضم الى دار السلطان[4].

ب ـ أوطان بايلك التيطري: يتكون من أربعة عشر وطنا [5].

ج ـ أوطان بايلك الشرق:يتكون من أربعين وطنا ويتميز باتساع مساحته ، وذكر صالح العنتري أن بايلك الشرق قسم الى أربعة أقسام[6]، نصب على رأس كل قسم منها حاكم مستقل يخضع لسلطة الباي .

القسم الشمالي:يمتد من عنابة إلى بجاية يتزعمه أولاد بن عاشو، وقبائل فرجيوة ، والزواغة.

---

[1] – سعيدوني،الحياة ، المرجع السابق ، ص25.

[2] – سعيدوني، الحياة، نفسه، ص 34 – 37.

[3] – سعيدوني، ، نفسه ، ص166

[4] – سعيدوني ، نفسه، ص167– 176.

[5] – أوعيل ، المرجع السابق ، ص121.

[6] – محمد بن صالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها ، مر، تق ،تح د يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009 ،ص18.

القسم الشرقي: يمتد من الحدود الجزائرية التونسية في الشرق إلى سطيف، ويشمل قبائل الحنانشة، وقبائل الزناتي، وقبائل عامر.

القسم الغربي : يمتد من سطيف إلى جرجرة، ويشمل قبائل ورنوغة وبني عباس ، ومجانة.

القسم الجنوبي : يشمل الصحراء وهي أراضي واسعة وأهم قبائله بن قانة وبني ميزاب .

تمتزج تركيبة السكان في بايلك الشرق بين عرب ، وشاوية ، وقبائل يحكمهم نظام قبلي تحت إمرة شيخ القبيلة حيث قدر عددهم بخمسة وثلاثين شيخا [1].

د ـ **أوطان بايلك الغرب:**يتكون من أربعين وطنا، أهمها الوطن الغريسي، والوطن المازوني والوطن الراشدي[2].

المطلب الثاني : التنظيم الإداري للجزائر:

1 ـ التقسيم الاداري في آيالة الجزائر

أـ إدارة البايلك :

قسمت الجزائر في العهد العثماني إلى أربعة مقاطعات إدارية سميت بالبيالك تخضع لسلطة الباي المعين من الحاكم العثماني في دار السلطان ، الذي يسير شؤون بايلكه ويشرف على جمع الضرائب ، ويحافظ على الأمن والإستقرار في بايلكه [3].

1ـ دار السلطان: شكلت مدينة الجزائر وضواحيها دار السلطان، يتشكل من ستة أوطان و اتخذت من مدينة الجزائر عاصمة لها ومركزا للسلطة العثمانية في الجزائر[4].

---

[1]– العنتري ، المصدر السابق ،ص19

[2] – شويتام ،المرجع نفسه ، ص40 .

[3]– العنتري، المصدر السالق ،ص 47– 53.

[4]– شويتام ، المرجع السابق،ص32 .

2ـ بايلك التيطري: هو أقرب بايلك لدار السلطان، ويعد من أصغرا البيالك من حيث المساحة وأقل غنا من حيث الثروة ، يتكون من أربعة عشر وطنا، يحده سهل متيجة من الشمال وحدود بالك قسنطينة شرقا ووطن برج حمزة ، وحدود بايلك الغرب غربا[1].

3ـ بايلك الشرق: بدأ التواجد العثماني في هذا البايلك في بداية القرن السادس عشر16م واتخذوا من قسنطينة عاصمة له ، ويعد أكبر البيالك مساحة وثروة ، ويتكون من أربعين وطنا. يمتد من الحدود مع تونس شرقا إلى حدود بايلك التيطري غربا و البحر المتوسط شمالا ويمتد إلى الصحراء جنوبا.

4 ـ بايلك الغرب:

انتقلت عاصمة هذا البايلك من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان عام1708م، ويعد ثاني بايلك من حيث المساحة والثروة يتكون من أربعين وطنا، يحده من الناحية الشرقية بايلك التيطري، ومن الغرب الحدود مع المغرب الأقصى، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتحده الواحات الصحراوية من الجنوب[2].

ب ـ إدارة المدن :

يعين على رأس كل مدينة قائد أو حاكم، وهناك شروط صارمة ومحددة لإختيار القائد نظرا لأهمية هذا المنصب في البنية الهرمية للإدارة العثمانية في الجزائر، نظرا لأهمية المدينة ، والسيطرة من خلالها على القبائل الممتنعة الوافدة للأسواق لإقتناء حاجياتها وهنا تكمن أهمية السوق في إخضاع القبائل الممتنعة ودفعها للضرائب[3] .

---

[1]– الزهار،المصدر السابق،ص47– 48 .

[2] – شويتام ،المرجع السابق ،ص35 .

[3] – شويتام ،نفسه ،ص38 .

ج - إدارة الأرياف :

تقسم البيالك إلى أوطان ، ويضم الوطن مجموعة من القبائل ، و الأعراش، والدوائر، يعين قائد على رأس كل وطن أو مجموعة من الأوطان ، ويعين الشيوخ على رأس القبائل والدوائر ويحكم القياد أوطانهم عن طريق شيوخ القبائل والذين من بين مهامهم إمساك سجلات الضرائب المتضمنة لأسماء السكان في ذلك الوطن[1]

2- الأجهزة الإدارية المحلية

تعتمد الإدارة على النظام الهرمي الذي يضم عددا من الموظفين يتم توزيعهم على مختلف الأقاليم وهم نوعان.

أ- موظفوا البايلك: يشكلون كبار الموظفين منهم الداي ، والباي ، و آغا العرب والخزناجي و بيت المالجي ، وخوجة الخيل[2].

ب - الموظفون المحليون:هم موظفون يعملون في الأرياف تحت إمرة آغا العرب وأهم هؤلاء الموظفين القياد والحكام بالإضافة إلى الشيوخ و الخوجات[3] .

1- القياد:

مهمتهم تسيير شؤون الأوطان ، فهم يهتمون بالأمور الإقتصادية والإجتماعية و يخضعون لسلطة آغا العرب ، ويمثلون السلطة الإدارية في أوطانهم وهم يسهرون على حفظ الأمن، وتقديم المساعدات للقوات العسكرية العاملة في إقليمهم. ويحرصون على تطبيق القانون ومراقبة الأسواق، كما يفرضون الغرامات وإصدار الأحكام الخاصة بالمنازعات والمشاجرات والإجرام وكذلك جمع الضرائب[4]، ومن الموظفين المحليين قياد الفحوص يسير

---

[1] – شويتام ، نفسه،ص39.

[2] – عباد، ، المرجع السابق ، ص 277.

[3] – سعيدوني،الحياة ، المرجع السابق ،ص161.

[4] – سعيدوني، نفسه ، ص161-162 .

شؤون المناطق القريبة من المدن، وقايد العشور مهمته جمع الضرائب العينية في وطنه وقائد العيون يشرف على شبكة المياه والعيون، وقائد مخزن الزرع يشرف على مخازن الحبوب وقائد رحبة الزرع يجمع المكوس على الحبوب الموجهة للبيع ، بالإضافة إلى قائد الجلد يشرف على تجارة الجلود، وقائد الفحم يشرف على تحصيل الرسوم الخاصة بالفحم[1].

2ـ الشيوخ:

يعين الشيوخ على مختلف القبائل، والأعراش، والدوائر .وهم عبارة عن وسيط بين السكان المحليين والإدارة[2]. يتم إختيار الشيوخ من الأسر القوية و الثرية ، أو الأسر الدينية لما لها من مكانة بين السكان، كما أن بعض القبائل القوية لا تخضع لسلطة الشيوخ الذين لا ينتمون إليها، أبقى العثمانيون على التنظيمات التقليدية في الأرياف، وقاموا بإنشاء أبراج تقيم فيها الحاميات العسكرية، والتى من مهامها دعم المحلات أثناء خروجها لجمع الضرائب من الأرياف، وتأمين الطرق ، والسهر على مراقبة القبائل في المناطق الجبلية المعزولة[3].

3ـ العلاقة بين الريف والمدينة

ارتبطت الأرياف بالمدن من خلال خضوع الأرياف للإدارة المركزية في المدن، بالإضافة إلى خضوها للنظام الضريبي، لعبت المدن دورا مهما في جلب ساكنة الأرياف وفحوص المدن الذين يقصدون أسواقها الأسبوعية ، أو الموسمية لشراء حاجياتهم وبيع منتوجاتهم الزراعية والصناعية[4]. عرفت المدن في العهد العثماني تجارة واسعة ، من خلال أسواقها ، فإنتشرت فيها الحوانيت والمقاهي، و الفنادق، و المخازن، و الحمامات، والخانات، ذكر أرزقي شويتام أن التجارة كانت مزدهرة وازداد توافد التجار على مدينة الجزائر، ويدل

---

[1] – سعيدوني، نفسه ، ص 163.

[2] – سعيدوني، الحياة المرجع السابق ،ص164 .

[3] – شويتام ، المجتمع ،المرجع السابق ،ص41 .

[4]– شويتام ، نفسه، ص233.

على ذلك العدد الكبير من المقاهي والتي وصل عددها ستين مقهى[1]، أما الأرياف فكانت الممون الأساسي للمدينة، حيث تسوق هذه القبائل إنتاجها في الأسواق، كما خصصت أماكن للقوافل والفلاحين لعرض سلعهم. فكانت رحبة الزرع في باب عزون، حيث تأتي القوافل من مختلف أنحاء البلاد، ووضعت السلطة قائدا يستخلص الرسوم من هذه القوافل الداخلة إلى السوق ، والخارجة منه في باب عزون[2].

مما سبق نستنتج أن اتساع مساحة البلاد، واتساع مساحة الأراضي الفلاحية، وانتشار النظام القبلي كان له دور في توزيع السكان وتمركزهم في مختلف أرجاء الأيالة بين سكان السهول والجبال والصحراء وقد أدى ذلك الى تعدد أنواع الملكية لهذه الأراضي بين ملكية فردية ومشاعة بين أفراد القبيلة، وأراضي البايلك وأراضي وقفية، وأخرى مخزنية. وقد قسمت السلطة العثمانية البلاد إلى بيالك، وأوطان، ودوائر، وعروش أو قبائل، ووضعت نظاما إداريا محكما في الأرياف تديره مجموعة من الأجهزة والموظفين مهمتهم تسيير شؤون إداراتهم، وحفظ الأمن، وجمع الضرائب .

[1]– شويتام ، نفسه، ص235.

[2]– شويتام،المرجع السابق، ص 235– 236.

الفصل الثاني: الأنشطة الفلاحية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: العوامل المنشطة والمعرقلة للنشاط الفلاحي

استنادا للظروف الفلاحية التي عرفتها الجزائر خلال عهد الدايات ، وبحكم غلبة المجتمع الريفي، ما ساهم في سيطرة القطاع الفلاحي[1]، إلا أن الفلاحة كنشاط يتأتى نجاحها من عدمه في أي زمان أو مكان بجملة من العوامل سواء كانت طبيعية كالتي تحددها الظروف البيئية المشتملة على المناخ والتربة بحكم تأثير هذين الأخيرين على النبات بشكل مباشر[2] وهناك عوامل تؤثر بشكل عكسي كعدم اهتمام السلطة بتطويرها ووجود بعض العراقيل، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في تنشيط الفلاحة بمختلف فروعها وكذا العوامل المعرقلة والتي حالت من نجاحها.[3]

المطلب الأول: العوامل المنشطة للنشاط الفلاحي:

1-المناخ:

يعد المناخ من أهم العوامل الايجابية المؤثرة على النشاط الزراعي وبحكم المساحة الشاسعة لإيالة الجزائر هذا ما ساعدها على تنوع أقاليمها المناخية وكلما تنوعت هذه الأخيرة أدت لتنوع المحاصيل الزراعية [4]، اضافة إلى وقوع قسمها الشمالي في المنطقة المعتدلة المتميزة بأمطار حوض البحر الأبيض المتوسط هذا الاقليم الذي يتناسب مع مختلف المزروعات[5]، ولا نستثني الدور الفعال الذي تلعبه الأمطار في الحياة الزراعية باعتبارها عنصر من عناصر المناخ ، فكلما ارتفع منسوب الأمطار ارتفع معه الإنتاج الزراعي[6]،

---

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 335

[2] – علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة ، ط1 ، دار الفكر الغربي، القاهرة، 2000، ص 20

[3] – صالح عباد، المرجع السابق، ص335

[4] – نش أحمد، الأوضاع الاقتصادية لحكومة الدايات في الجزائر خلال العهد العثماني (1671-1830)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص14

[5] – جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع هـ (9-10م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، ص 26

[6] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص 324

فتتنوع في القسم الشمالي للبلاد المنتوجات لتناسبها مع الحرارة، فيه حين أن القسم الجنوبي للإيالة يمتاز بالمناخ الصحراوي الذي يتميز بندرة الامطار وارتفاع درجات الحرارة[1]، نستنتج في الأخير أن المناخ يؤثر بشكل مباشر على الزراعة ، فتنوع المناخ في الجزائر أواخر الوجود العثماني أدى إلى اختلاف وتنوع المنتوجات والمحاصيل الزراعية فشهدت السهول الساحلية زراعة البقول والحبوب، أما المناطق الجبلية فعرفت بزراعة الأشجار المثمرة، وفيما يخص مناطق الهضاب العليا فعرفت نوع بسيط من الزراعة المعاشية وتركز بها الرعي [2].

2-المياه:

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية التي لا يمكن الاستغناء عنها في النشاط الفلاحي بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة لأنه يعتبر العنصر الرئيسي والأساسي في الحياة الزراعية فلا نبات بدون ماء وقد ذكر الله عزوجل المياه في كتابه الكريم " وجعلنا من الماء كل شيء حي"[3] وهذا يدل على أن دورة الحياة المشتملة على الانسان والحيوان والنبات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمياه[4] وكذا قوله عز وجل "هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون، ينبت لكم به الزّرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كلّ الثمرات إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون" [5] ويذكر ابن كثير أن الماء من النعم التي أنعمها الله عز وجل على مخلوقاته وأن الماء فيه متاع لهم من شرب وإخراج الشجر والثمرات على اختلاف أصنافها وألوانها وروائحها وأشكالها انطلاقا من المياه ، فلا زرع بدون ماء[6] وفي هذا الصدد ذكر ابن حوقل بأن الجزائر غنية بالثروة المائية من خلال وصفه لوادي سهر الواقع بالمسيلة بأنه واد عظيم منبسط غني بالمياه المعتمدة في سقي الكروم والأجنة الكثيرة

---

[1] -نش أحمد ، المرجع السابق، ص 14

[2] – سعيدوني، الجزائر، المرجع السابق، ص 55

[3] – القرآن الكريم ، سورة الأنبياء، الآية 30

[4] – أوعيل، المرجع السابق، ص 143

[5] – القرآن الكريم ، سورة النحل، الأية 10-11

[6]- بن كثير ، المصدر السابق، ص 1057-1058

كما تزخر بعض المناطق بالماء العذب[1]، كما أن التيطري أو المدية غنية بالمياه الوفيرة لإمتلاكها العديد من العيون والوديان[2]، بالاضافة إلى بجاية التي عرفت بغناها بالنبات المنتفع به في الطب، وأوديتها الوفيرة بالثروة المائية وتميزها بكثرة الفواكه والخيرات التي تسقيها الأنهار والعيون بالاضافة إلى نهر كبير يقرب منها[3]،وتعد الأمطار المصدر الرئيسي للمياه، كما تعتبر الأمطار والمياه من الركائز الأساسية المعتمدة في تحديد النشاط الاقتصادي ، ونظرا لتذبذب سقوط الأمطار من سنة لاخرى عمل الفلاحون على عدم الاعتماد على الأمطار فقط واستعانوا أيضا بمياه الأنهار والوديان والآبار[4]، فالمنطقة التلية تعد من المناطق وفيرة المياه بحكم التساقط الكبير للأمطار فتكثر فيها المجاري المائية والمتمثلة أغلبها في الأودية كوادي الشلف ووادي الصومام، والشيء المميز لهذه الأودية هو مساهمتها الكبيرة في سقي المحاصيل الزراعية والبساتين والأجنة، وفيما يخص منطقة الهضاب فهي الأخرى لا تقل عن المنطقة التلية من حيث المجاري المائية ومن أوديتها نجد وادي بوسالم ووادي الحمام ووادي المسيلة، أما الصحراء فتقل أوديتها نظرا لقلة التساقط ومن أوديتها نجد وادي ميزاب، وادي الساورة بالاضافة إلى إحتواء الصحراء الجزائرية على مخزون جدكبير من المياه الجوفية[5].

---

[1] – أبو القاسم بن حوقل النصيبي ، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1996، ص 85

[2] – سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7–10هـ) (13–16م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية ، قسم الحضارة الإسلامية ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013–2014، ص 79

[3] – محمد ن عبد المنعم الحميري ، الروض المعطار في حبر الأقطار، مكتبة لبنان، ط2، بيروت لبنان، 1984، ص 81–80

[4] – جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص 57

[5] – أوعيل، المرجع السابق، ص174

3-التربة:

تعد التربة من الركائز الأساسية المهمة لنجاح الزراعة في أي زمان ومكان ومن هذا المنطلق فقد قسم الجغرافون الأراضي الجزائرية إلى قسمين تربة التل وتربة الصحراء[1]، أما الآغا بن عودة المزاري فيقول:" أن أقاليم الجزائر ثلاث أنواع تل يصلح للفلاحة والغراسة بلا نزاع ، ووطاء عالي يليق لتربية المواشي والحلفاء، وصحراء محتوية على قصور لا غير"[2]، وهناك مجموعة من الفقهاء ينظرون إلى الأراضي الجزائرية حسب نوعية تربتها فقموها إلى أراضي صلبة لا تصلح للزراعة وأراضي رخوة صالحة للزراعة[3]، أما ويليام شالر فيصف تربة البلاد بأنها جيدة ولم تفقد خصوبتها وقيمتها عما كانت عليه قديما، وهي من أجود وأخصب الأراضي فهناك مناطق فيها تربة سوداء مناطق أخرى تحتوي على تربة حمراء و كلاهما يشتركان في الخصوبة[4]، فجل المناطق الخصبة تتوزع في المنطقة التلية والجبلية وعلى ضفاف الأنهارومن أهم السهول الجزائرية نجد:[5]

سهل بجاية: وهو سهل ساحلي كثير الفواكه والثمار وفيه ميا وفيرة وعيون كثيرة.

سهل جيجل: سهل مطل على البحر المتوسط شديد الخصوبة وكثير الفواكه منعنب وتفاح.[6]

سهل متيجة: هو فحص متصل بمدينة الجزائر وهو سهل عظيم خصيب تشقه الأنهار.

---

[1] – جيلالي بن فرج حسين ، الأسواق والإقتصاد الريفي في الجزائر خلال عد الدايات(1671–1830)، أطروحة دكتوراه ل.م.د في التاريخ الحديث للجزائر خلال العهد العثماني (1519–1830)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2021–2022 ص 21–22

[2] – الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر ، تح ودراسة يحي بوعزيز ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، لبنان،1990، ص 183

[3] – بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 22

[4] – ويليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1818–1824)، تعر وتع وتق اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982، ص 29

[5] – بن فرج حسين ، المرحع السابق، ص22

[6] – شريف بن علي، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتع سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 1988،ص 130

سهل الشلف: هو من السهول الضخمة شديدة الخصوبة ويقال أنه أفضل من سهل متيجة

سهل القل: يقع بسكيكدة على ضفاف البحر وهو من السهول الخصبة كثيرة الخيرات ويشتهر بانتاج الفواكه.[1]

سهل تلمسان: من السهول الخصبة كثيرة البساتين والثمار، وبه ماء وفير من أنهار وعيون.[2]

أما القسم الجنوبي للبلاد الذي يشمل الصحراء ذات التربة الرملية وهيا كثيرة الواحات التي تتوفر فيها اشجار النخيل والتمور.[3]

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة للنشاط الفلاحي

شهد النشاط الفلاحي في الجزائر خلال الفترات الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر جملة من العراقيل والمعيقات التي سنقوم بمعالجتها في هذا المطلب نذكر منها:

1-المعيقات الطبيعية:

أ- الجفاف:

كان المناخ في هذه الفترة يتميز بقلة قلة الأمطار وتذبذب توزعها خلال فترات الزراعة وانعدام سقوطها خريفا مايسهم تعذر الحرث والبذر[4]، ما أدى إلى ظهور الكارثة الطبيعية المتمثلة في الجفاف الناتج عن اضطرابات التساقط وعدم سقوط الأمطار لمدة زمنية قد استغرقت في بعض الحالات الموسم الفلاحي كله، فقد عانت الجزائر لسنوات من هذه الكارثة الطبيعية التي امتدت من 1770إلى 1780 نتج عنها عجز في النشاط الفلاحي

[1] -شريف بن علي، المصدر السابق، 127

[2] - نفسه، ص 132-134

[3] - نفسه، ص148

[4] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م- 1830م- مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث ، 2000-2001، ص 56

وكان أثره وخيما على السكان من خلال ظهور المجاعة[1]، وهنا يذكر صالح العنتري بأنه نزل على الشعب الجزائري جفاف في سنتي 1804-1805 تسبب في غلاء الحبوب ومجاعة في قسنطينة[2]، لهذا النشاط الفلاحي يبقى تحت تهديد التقلبات المناخية خاصة الجفاف الذي ثبط مننشاط وعزيمة الفلاحين ومن سنوات الجفاف التي عرفتها الجزائر نذكر:(1735-1737)، (1770-1780)، (1804-1805)، (1814-1815)[3] ومن هنا نستنتج أن الزراعة تتحكم فيها الظروف والتقلبات المناخية، فإذا ساد الموسم الفلاحي الأمطار عمّ الرخاء، أما

إذا انقطعت الأمطار وحل الجفاف أصبحت المواسم سيئة ما يسهم في قلة المحاصيل الزراعية وغلاء أسعارها [4]

ب-الفيضانات والحرائق:

كان للفيضانات والحرائق نصيب من المشاكل التي عرقلت النشاط الفلاحي[5]، إثر تعرض البلاد لهطول أمطار معتبرة تتسب في إحداث فيضانات في أماكن مختلفة من الوطن وكان لهذه الفيضانات انعكاسات سلبية على الأنشطة الاقتصادية بفعل حركة السيول التي طغت على الأراضي الزراعية والبساتين والحقول متسببة في خراب المحاصيل الزراعية وموت عدد معتبر من المواشي[6]،وفي سنتي 1804-1805 تعرضت منطقة وادي زهور إلى

---

[1] – أوعيل ، المرجع السابق، 177

[2] – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ذخائر المغرب العربي ، الجزائر،1974، ص27

[3] – سعيدوني،الحياة، المرجع السابق، ص 324

[4] – سعيدوني ، الملكية، المرجع السابق ، ص 102

[5] – خديجة بن مزوز، الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية وأثرها على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر العثمانية(1800-1830م)، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ : كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2015-2016،ص41

[6] – أوعيل ، المرجع السابق، ص 178

مجاعة ألحقت الضرر بالسكان[1]، وقد ذكر صالح العنتري في هذا الصدد بأن منطقة سكيكدة وبالضبط منطقة وادي الزهور عرفت هطول أمطار غزيرة مما أدى إلى طفيان هذا الوادي الواقع بين القل وجيجل وذلك بسبب تحويل القبائل مجرى الوادي عن مجراه الأصلي فوقع الفيضان وأدرك السكان فيها هول المياه وطغيانها عليهم محملة بالوحل فخربت المحاصيل الزراعية، هذا الأمر الذي تسبب في إحداث مجاعة في أواسط السكان حتى أضحى الناس يقتاتون الدم والميتة ومما لا يباح أكله[2]، و عرفت سنوات 1791-1792-1812-1816 فيضانات وعواصف بحرية دمرت العديد من البنايات والأراضي الزراعية في سهل متيجة[3]، كما تسببت الحرائق في أزمة كبيرة بالنسبة للفلاحين والشعب بسبب احتراق المحاصيل الزراعية وقلة القوت وأدت الحرائق إلى إحداث خسائر بشرية ومادية معتبرة مخلفة بذلك مجاعات في أواسط السكان، وخلاصة القول أن سكان الجزائر وفي سنواتا الأخيرة من الدايات قد عانوا من ويلات الفيضانات والحرائق من خلال مخلفاتهم المدمرة وما تبعهم من مجاعة ونقص القوت[4]

ج-الزلازل:

بالاضافة إلى الكوارث الطبيعية الأخرى يعد الزلزال من أبرز المعيقات والكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر خلال الفترات الأخيرة من الوجود العثماني لما له من خسائر مادية كانت أو بشرية ويلعب دورا رئيسيا في إحداث وانتشار المجاعات بسبب توقف وتعطل الأنشطة الفلاحية، وقد تعرضت الجزائر في عام 1775 لزلزال مدمر خلف وراءه خسائر عديدة [5]وفي هذا الصدد يذكر الشريف الزهار بأن مدينة البليدة شهدث زلزال مروع سنة

---

[1] – شريف ربيحة، معيقات النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث (15919-1830)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2018-2019، ص 49

[2] – العنتري، مجاعات ، المصدر السابق، ص 32-33

[3] – بن مزوز خديجة، المرجع السابق ص 41

[4] – نفسه، ص 42

[5] – عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 59

1825م وكان هذا الأخير لا ينقطع ليلا ولا نهارا لمدة أيام[1]، بالاضافة إلى تعرضها أيضا إلى هزات عنيفة أخرى تمركز جلها بإقليم مدينة الجزائر مع حلول الشطر الثاني من القرن 18م الذي ترك وراءه خسائر بشرية وخسائر مادية من دمار للبيوت وخراب العتاد الفلاحي وموت نصيب من المواشي [2]، مما دفع الفلاحين على ترك حقولهم والتوقف عن الأعمال الزراعية والمغادرة إلى جهات آمنة[3]، وحتى الجهات الشرقية والغربية عرفت موجات زلزالية كالزلزال الذي أصاب قسنطينة سنة 1756-1757-1758، ومما سبق نستخلص أن الزلازل من المعيقات التي عرقلت ممارسة الفلاحين لأنشطتهم الفلاحية بحكم الدمار الذي تسببت فيه هذه الكارثة الطبيعية من خسائر بشرية وأخرى اقتصادية[4].

د-الجراد:

تعد ظاهرة الجراد من العوامل والأسباب الرئيسية التي ساهمت في تذبذب وتراجع الأنتاج الزراعي وحدوث المجاعات[5]، بحكم تسرب أسراب الجراد على مختلف المحاصيل الزراعية والحقول متسببة في انعدام الانتاج وفشل الموسم الزراعي وتعد الظروف المناخية من المحفزات على ظهور وتكاثر الجراد، ويظهر هذا الأخير مرة كل أربع سنوات أو حتى خمس سنوات مخلفا وراءه مجاعة، وقد ذكر ناصر الدين سعيدوني في هذا الصدد " ومن الأمثلة على حدوث المجاعة بعد زحف الجراد وأكثرها تأثيرا على الحياة الزراعية وانتاج الحبوب هي سنوات(1760-1778-1780-1784-1789-1790-1791-1794-1798-1799-1800-1815-1822-1824)"[6]، ويصنف الجراد من الآفات الحشرية وأخطارها عديدة غير إلتهامها لمختلف المحاصيل الزراعية فإن ظاهرة الجراد تكمن صعوبتها في عدم

---

[1] – أحمد الشريف الزهار ، مذرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، ذخائر الغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974، ص 155

[2] – سعيدوني ، الحياة ، المرجع السابق، ص 329

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 60

[4] – أوعيل ، المرجع السابق، ص 182

[5] – بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 85

[6] – سعيدوني ، الحياة ، المرجع السابق، ص 325

القدرة على التنبأ بها، وكذا السيطرة عليها وأيضا صعوبة القضاء عليها[1]، وهو من أخطر الحشرات نظرا لإحداثه أضرار على كل أصناف النباتات خاصة الجراد المهاجر حيث تقوم الأنثى بوضع جرادها في التربة وهي سريعة التكاثر حيث يبلغ عدد بيض الأنثى الواحدة ما يقارب 260بيضة، والتي تفقس بعد حوالي 12 يوما إلى 15 يوما، ما يسبب في مضاعفة أخطار هذه الآفة التي تلتهم كل أخضر أمامها[2]، ومن أخطر ما تعرضت له البلاد هو غزو الجراد سنة 1813 واستمر لأعوام متسببا في إتلاف المحاصيل الزراعية[3]، وفي سنة 1815 ومع دخول فصل الصيف تعرضت الجزائر لغزو الجراد وقت نمو المحاصيل ونظرا لسرعة تكاثره أدى إلى طغيانه على حقول عديدة كسهل متيجة والبليدة والقليعة[4]، ماأدى إلى إحداث مجاعة مست مناطق عديدة وارتفعت بذلك الأسعار[5] هذا ماأدى بالسلطة إلى فتح مخازن الحبوب للقضاء على الجوع[6]، وتقديم القمح للخبازين لتزويد الناس بالخبز بنفس سعر أيام الرخاء[7].

[1] – بلال ركان الجعافرة ، الفلاحة في الفكر العربي الإسلامي في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير مفي التاريخ ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2005، ص 103–104

[2] – إياد يوسف الحاج إسماعيل و بنان راكان دبدوب ،حشرات البساتين، قسم علوم الحياة ، جامعة الموصل،العراق، 2010، ص 23

[3] – عائشة غطاس، الحرف ،المرجع السابق، ص 59

[4] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 60

[5] - عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود علي عامر ،ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 468

[6] – سعيدوني، النظام المالي(1972–1830)، المرجع السابق، ص 54

[7] - الزهار، المصدر السابق، ص 117

2--معيقات صحية:

أ- وباء الطاعون:

عرفت الجزائر أواخر العهد العثماني ظهور وانتشار موجات من الأوبئة أدت إلى تردي حالة السكان وانخفاض المستوى المعيشي وتدهور الحالة الصحية للسكان[1]، ولعل أخطر الأوبئة التي مست البلاد وأكثرها فتكا هي وباء الطاعون الذي خلف خسائر مادية كبيرة[2]، مثلما حدث في قسنطينة جراء هذا الوباء الذي راح ضحيته علماء أمثال بركات بن نعمان وعبد اللطيف المصباح وبركات عبد المؤمن[3]، حتى الدايات كان لهم نصيب من هذا الوباء فقد مات الداي علي خوجة سنة 1818م بوباء الطاعون[4]، ويذكر خالد أوعيل " أن الطاعون ظهر في الجزائر قبل الوجود العثماني"[5] في حين تميزت فترة (1784-1788) بانتشار الطاعون الذي أودى بحياة العديد من السكان بأحواش متيجة، وعلى إثر ذلك عرف النشاط الفلاحي تضاؤل حتى كاد أن يتوقف بسبب موت الفلاحين والرعاة وحتى المواشي[6]،وفي عام 1789م تناقصت حدة الوباء إلا أنه لم يختفي كليا[7]، ثم رجع بقوة سنة 1793م إلى غاية 1795م وانتشرت العدوى في مدينة الجزائر وضواحيها وخلف عدد لا يوصف بالقليل من القرويين والفلاحين في الأرياف[8]، أما عن الطرق التي دخل بيها إلى الجزائر فكان ذلك عن

---

[1] – الشيماء جوبر نادية غضبان ، المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830) أنموذجا، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر 2016-2017، ص 64

[2] – شويتام، نهاية ، المرجع السابق، ص 56

[3] – محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تح د يحي بوعزيز ،دار البصائر، الجزائر،2008، ص 36

[4] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،ص 103

[5] – أوعيل ، المرجع السابق، ص 190

[6]– شريف ربيحة، المرجع السابق، ص 42

[7] – نفسه، ص 44

[8] – كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر و تع وتق اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982، ص 128-129

طريق الحجاج والتجار والجنود القادمين من المشرق وكان يتسرب عن طريق البحر[1]، وفيما يخص الفترة الممتدة من (1793-1804) فقد تسبب الطاعون في مقتل ما يقارب 12000 شخص بمدينة الجزائر، كل هذا أدى إلى فرار سكان المدن نحو الأرياف وبذلك زادت حدة انتشاره في أواسط الأرياف ما أثر على النشاط الفلاحي من خلال إهمال جزء كبير من الأراضي الفلاحية وتعطلت بذلك الحياة الإقتصادية في الريف بسبب كثرة الوفيات[2]

ب-مرض الجدري:

اعتبر المؤرخون أنه من أخطر الأمراض المنتقلة إلى شمال إفريقيا ، وكان يظهر تقريبا مرة كل أربع سنوات، وأثر بشكل سلبي على الحياة الفلاحية ففي عام 1804 توفي تقريبا 2000 شخص بسببه[3]،

ج-الملاريا:

ويعرف أيضا بداء حمى المستنقعات، وقد عانت البلاد منه خاصة السكان القاطنين بالريف بجوار المستنقعات بسهل متيجة ، بسبب تجمع المياه العكرة والراكدة في هذه المستنقعات، وتمتد الروائح الكريهة في فصل الصيف، كما أدى جهل السكان بالطرق الوقائية إلى انتشار أمراض أخرى كداء العينين وأمراض جلدية أخرى [4].

---

[1] - بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني1519-1830 (مقاربة اجتماعية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015، ص 54

[2]- سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص 328-329

[3] - عائشة غطاس، الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، السنة الثالثة عشر، عدد 76، رمضان-شوال، 1403هـ يوليو- أغسطس 1983م ، الجزائر، ص 126

[4] - نفسه، ص 126-127

3-معيقات بشرية:

عرفت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ثورات داخلية أثرت سلبا على الفلاحة وأرغمت الفلاحين على العزوف عن نشاطهم لغياب الأمن ومن أخطر الثورات نذكر[1]:

أ-ثورة بن الأحرش:

من أخطر ما عرفته الجزائر من الثورات خلال الوجود العثماني لاشتمالها على إقليم جغرافي كبير بباليك الشرق[2]، وتتمحور أسبابها في انتساب قائدها بن الأحرش إلى الطريقة الدرقاوية ,اخذ التعليمات من شيوخ المغرب الأقصى وتحريضة من طرف الإنجليز وباي تونس حمودة باشا، [3]نتج عن هذه الثورة أزمة إقتصادية من خلال إهمال الفلاحة وإتلاف المحاصيل الزراعية،وخلفت بذلك مجاعة كبيرة بسبب قلة الحبوب[4]

ب-الثورة الدرقاوية:

حدثت مطلع القرن 19م بقيادة الشيخ عبد القادر بن الشريف بالغرب الجزائري، الذي تلقى الدعم من المغرب الأقصى قصد ضرب استقرار الايالة[5] ، ونجم عن هذه الثورة العارمة التي امتدت من 1813م إلى غاية 1817م باقليم باليك الغرب خصوصا، تأزم الحياة الاقتصادية و توقف النشاط الزراعي ومنه قلة غلة الحبوب وارتفاع أسعاررها وتأثر المستوى المعيشي للمواطن آنذك[6].

---

[1] – شريف ربيحة، المرجع السابق، ص 27

[2] – محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادروأخبار الجزائر،ج1، المطبعة التجارية عرزوزي وجاويش- بالإسكندرية، مصر،1903، ص77

[3] – الزهار، المصدر السابق، ص 85

[4] – العنتري، مجاعات، المصدر السابق، ص 33

[5] – بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 304

[6] - شريف ربيحة، المرجع السابق، ص 30 .للمزيد أنظر محاضرات زيدين قاسيمي :ماستر 2 منصة جامعة البويرة 2023/2022م.

المبحث الثاني : النشاط والإنتاج الزراعي في أيالة الجزائر.

المطلب الأول:الزراعية والإنتاج الزراعي.

1 - الإنتاج الزراعي:

1 - 1 الحبوب:

أ- القمح:

يعتبر القمح الغذاء الأساسي لسكان أيالة الجزائر، واحتل انتاجه الصدارة من حيث المحاصيل الزراعية. وقد ذكر وليام شالر أن المزارعين الجزائريين " قلما يزرعون حبوبا أخرى غير الحنطة والشعير" [1]. وقال وليم سبنسر" وقد كان القمح من المحاصيل الزراعية الهامة، وكانت أنواعه الصلبة هي التي تزرع في كل أنحاء الآيالة" [2]. ومن أنواع القمح المرواني يزرع في منطقة تلمسان، والمدية ، وعرف هذا النوع بجودته [3].وهناك نوع جيد أخر يعرف بالبليوني ، الذي يتفوق في نوعيته على قمح سردينيا حيث يتم إنتاجه في أراضي الأطلس التلي والهضاب العليا ، وكان التجار الأجانب يقبلون على تصديره بكثرة [4]. بالإضافة إلى الأنواع الأخرى كالقمح الملتحي وقد ذكر عبد القادر حليمي أنه توجد في الجزائر ومنذ القديم من القمح أهمها البيدي، والزناتي و البسكري و الملياني [5]بالإضافة إلى

---

[1]- شالر،المصدر السابق، ص 30 .

[2]- وليام سبنسر،الجزائر في عهد رياس البحر،تع، تق، دعبد القادر زربادية ، دار القصبة للنشر،الجزائر،2006 ، ص 143.

[3]- بن فرج حسين، المرجع السابق ،ص56.

[4]-سعيدوني ، الجزائر ،المرجع السابق ، ص58.

[5]-حليمي ، المرجع السابق ، ص206.

القمح القسنطيني. وقد ذكر وليام شالر أن أن القمح الجزائري مفضل في الأسواق الايطالية ولدى التجار، لجودته في صنع المقارونة ومختلف العجائن [1].

وقدر انتاج الهكتار الواحد يقدر بين 8 إلى12 قنطار، وقد وصل الانتاج إلى 15 قنطارا في بعض الحقول المهيأة فحوش حسن باشا مثلا قدر إنتاجه سنة 1831م ب20 قنطارا في الهكتار الواحد [2]. كما اشتهر بايلك الشرق بانتاج الحبوب خاصة في سهول عنابة، وسطيف، وقالمة، وبجاية، حيث بلغ الانتاج في سنة 1787م 25 ألف قنطار من الحبوب التي صدرت من ميناء عنابة [3].

ب الشعير:

يعد الشعير المادة الاستراتيجية الثانية بعد القمح ، فيستخدم كعلف لتغذية المواشي ، ومردود الشعير يكون أحسن من مردود القمح [4]. ويذكر شويتام أن زراعة الشعير منتشرة في كل أنحاء الآيالة من عنابة شرقا إلى تلمسان غربا في السهول والجبال ، في سهول و هران، و معسكر، و شلف و مليانة ، والهبرة ومتيجة، وحمزة، وسطيف ، وقسنطينة [5]. ويزرع بكثرة في منطقة الحضنة، والأوراس. أما عن مردود الشعير بلغ انتاجه 19 قنطار في الهكتار الواحد في الحالات العادية أما في الحالات الإستثنائية بلغ 40 قنطارا في الهكتار الواحد[6] .

---

[1]– شالر،المصدر السابق، ص30.

[2]– شويتام ، المجتمع ، المرجع السابق،ص215

[3]– قشاعي،المرجع السابق ،ص10.

[4]– سعيدوني، االحياة ، المرجع السابق،ص252 – 253 .

[5]– شويتام ، المرجع السابق ، ص215 .

[6]– قشاعي، المرجع السابق ،ص10.

ج ـ الأرز:

اهتم الفلاحون بانتاج الأرز وتنتشر زراعته في المناطق التلية في معسكر، ومستغانم وملیانة وعلى ضفاف واد مينا وتراوح إنتاجه أواخر القرن 18م بين5000 و6000 قنطار، بكمية تكفي للاستهلاك المحلي [1]. وفي الشرق في واد سيبوس، وغرب عنابة ، والحامة بقسنطينة وتتركز زراعته في المناطق التي تشهد وفرة المياه وقنوات الري [2]. يزرع الأرز بداية من شهر ماي ويحصد في شهر أوت ويعد الأرز الجزائري من أجود الأنواع [3].

د- الذرة :

تزرع الذرة في منطقة الحضنة، والأوراس، وقسنطينة، والواحات ، وتزرع الذرة البيضاء بالمناطق التلية الخصبة [4]. ويقدر إنتاج الهكتار الواحد مابين 60 و70 هكتولتر.

هـ- البشنة:

تعرف باسم السورغوsorgho تزرع في المناطق التلية والمناطق الصحراوية ولها عدة أنواع كالبشنة الطويلة. بالإضافة إلى البشنة العربية والبنيش العربية ، والرغيفة العربية . تستخدم ثمارها كغذاء للإنسان أو كعلف للحيوانات خاصة الدواجن ، و أوراقها كغذاء للماشية [5].

و- الخضر والقوليات الجافة :

تعتبر من المنتجات الزراعية الموسمية والأساسية في غذاء السكان ، ومن الخضر نذكر الخس، واللفت، والكرنب، والثوم والسلق، والبصل ، والخرشوف والجزر، والبسباس

---

[1]- كمال بن صحراوي ،_المرجع السابق، ص195- 169.

[2] - قشاعي،المرجع السابق ،ص10.

[3]- بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص196.

[4]- قشاعي، المرجع السابق،ص10 -11.

[5]- أوعيل ، المرجع السابق ، ص256 .

والباذنجان، والكسبر، والقرنب ، والنعنع ، والقرع، والخيار، والفقوس والبطيخ الاحمر والبطيخ الأصفر . أما البقوليات الجافة فتشمل الفول والحمص والعدس و الفاصولياء، والجلبانة والترس، والكرسنة [1]. ويذكر وليام شالر أن الفلاحين ينتجون أجود أنواع الخضراوات [2]. وتتركز زراعة الخضر بالجنات المتواجدة في فحوص المدن و الأحواش والمزارع المحاذية للأودية والتي تزود المدن بمختلف أنواع الخضر.

1-2 – الأشجار المثمرة:

1-الزيتون :

شجرة الزيتون مذكورة في القرآن الكريم فهي شجرة مباركة[3].كما حضيت بمكانة كبيرة لدى الفلاح الجزائري لما لها من فوائد فزيتها وزيتونها دواء و غذاء. فشجرة الزيتون تغرس في كل أنواع التربة وتتحمل الجفاف والرطوبة [4] . وقد انتشرت غراسة الزيتون في الأقاليم الثلاثة [5]. ففي عنابة غرس مصطفى قرنداش الأندلسي حوالي 30 ألف عود زيتون أثناء هروبه من باي تونس وإقامته بعنابة [6]. وقدر عدد أشجار الزيتون مابين 210 إلى 230 شجرة في الهكتار الواحد ، حيث تبلغ الشجرة أقصى إنتاج لها بعد مرور 6 إلى 7 سنوات ، ويصل إنتاج القنطار الواحد من الزيت 15 لترا أما متوسط أنتاج الهكتار الواحد من الزيت فيصل إلى 140 لتر. وقد تدوم مدة الجني شهرين ونصف[7] .

---

[1] – لخضر بن عقون، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط في العهد الزياني ،1235-1554، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط ،جامعة أحمد بن بلة ، وهران ،الجزائر، 2018،ص169.

[2] – شالر،المصدر السابق، ص 30 .

[3] – القرآن الكريم، سورة النور ، الاية 35.

[4] – سعيدوني ،الحياة، المرجع السابق،ص254 .

[5] – سعيدوني، ورقات ، المرجع السابق، ص366.

[6]– سعيدوني ، الجزائر ، المرجع السابق ، ص59.

[7]– سعيدوني ،ورقات ، المرجع السابق، ص366.

2- الأشجار المثمرة :

انتشرت أنواع أخري من الأشجار المثمرة إلى جانب أشجار الزيتون وساعد في ذلك اتساع مساحة البلاد وتنوع مناخها حيث انتشرت زراعة الأشجار المثمرة في فحوص المدن والأوطان، والدوابر ، حيث نجد أشجار البرتقال، والليمون، والتين والتفاح، والإجاص والعنب والكرز ، والبرقوق ، والمشمش، والخوخ، والجوز و اللوز[1]. وتحدث وليام شالر عن انتشار الأشجار المثمرة في كل أنحاء البلاد والتي تنتج كل أنواع الفواكه و بوفرة [2].

والجدول التالي يبين الاشجار المثمرة وأماكن تواجدها بأيالة الجزائر

الرقم	الأشجار المثمرة	مكان تواجدها
1	الليمون والبتقال	الجزائروالبليدة، والمناطق التلية، يضم الهكتار حوالي 200 شجرة [3].
2	التين	مرتفعات الاطلس التلي والهضاب العليا يضم الهكتار 100شجرة [4].
3	الرمان	يتركز في الجبال والسهول والهضاب بالقرب من الاودية[5] .
4	العنب	تنتشر بساتينه في كل الأيالة ، توجد أنواع محلية، وأخرى أجنبية يستهلك طازج ومجفف، ويحول جزء منه إلى خل[6].
5	التفاح والإجاص	ينتج في المناطق التلية خاصة قسنطينة وعنابة وجيجل وميلة وبجاية والمسيلة[7] .
6	الخوخ والبرقوق	ينتج في المناطق التلية والحضنة .

[1]- سعيدوني،الحياة ، المرجع السابق،ص255

[2]- شالر،المصدر السابق، ص 30 .

[3]- سعيدوني، المرجع السابق ،ص255.

[4]- أوعيل ، المرجع السابق، ص256.

[5]- سعيدوني، الجزائر ، المرجع السابق ،ص59.

[6]- أوعيل ، المرجع السابق ، ص256.

[7]- سعيدوني ، المرجع السابق،ص59.

7	الجوز واللوز	في منطقة القبائل والمنطقة التلية وفي كل أنحاء الأيالة.
8	التوت	بمنطقة القبائل والجزائر، وشرشال، وفحوص القليعة ، ووهران وهناك أنواع منها الأبيض، والأسود، ويستعمل لتغذية دودة الحرير.
9	الموز	جلب من أمريكا ويتواجد في بساتين وهران، والجزائر .
10	الخروب	يتواجد بمختلف المناطق.
11	التين الشوكي	المناطق التلية، ومناطق الأطلس التلي حيت يحيط بالمنازل في الضواحي[1].

الجدول رقم1 يبين أنواع الاشجار المثمرة في أيالة الجزائر وأماكن تواجدها.

12- النخيل:

يتواجد في الصحراء، وبعدة واحات، وأشهر مناطق تواجده بالأغواط ، ووادى ميزاب وورقلة وتقرت، و الزيبان، بالاضافة إلى واد سوف حيث قدر عدد النخيل ب150آلف نخلة [2] . وذكرالعياشي أن بسكرة فضلت بأنواع ثمار النخيل الجيد. وذكر أحمد توفيق المدني أن في الجزائر حوالي ستة ملايين نخلة منها مليون نخلة تنتج تمر دقلة نور التي تعد من أحسن التمور في العالم، بلغ إنتاجها سنويا مليون وثمانمائة ألف قنطار، تصدر أفضل أنواعه بأسعار جيدة [3].

[1]- حليمي ، المرجع السابق،ص298.

[2]- قشاعي،المرجع السابق ،ص11.

[3]- أحمد توفيق المدني ،جغرافيا القطر الجزائري للناشئة الاسلامية، مطبعة تونس الشريف ،تونس ،1948،ص54- 55.

3 - محاصيل أخرى:

1- التبغ :

تتم زراعته في وطن بني خليل والحجوط، والشبلي ، والحطاطبة، ويسر، وسيبا، يتركز في المناطق الجبلية، وفي ضواحي عنابة وترتبط جودته حسب طريقة تحضيره، وتنتج أجود أنواعه في مناطق بني صالح وموزاية والشبلي، فهو يتميز بمذاق رفيع عند تدخينه [1] .

2- القطن :

يعد من المحاصيل الصناعية. لكن إنتاجه لم يلبي الحاجيات المحلية[2].وتتركز زراعته في ضواحي مدينة الجزائر، وفي بايلك الغرب في شلف، ومستغانم وينتج في بايلك الشرق في ضواحي عنابة ، يوجه المنتوج لصناعة الملابس[3].

3- الكتان :

يزرع في ضواحي الجزائر والبليدة[4]. وفي كل نواحي متيجة أدخل عليه الاندلوسيون تحسينات في نوعية محصول الكتان، كما انتج في منطقة القبائل حيث كانت تصدر كميات منه من ميناء بجاية والجزء الأخر يوجه للصناعات النسيجية بالمدن[5]. أما في وهران فبلغ أنتاجه في أواخر القرن 18م 500ألف كلغ من بذور الكتان[6].

---

[1]- سعيدوني،الحياة ، المرجع السابق، ص255 .

[2] - شويتام ، المرجع السابق ،ص311.

[3] - بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص196.

[4] - شويتام ، المرجع السابق،ص311.

[5] - أوعيل ، المرجع السابق ،ص260.

[6] - بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص196.

المطلب الثاني : الإنتاج الحيواني والصيد

1- الإنتاج الحيواني :

يعد اتساع المساحة والتنوع الجغرافي والطبيعي عاملا مهما في تنوع الانتاج الزراعي والحيواني. فقد أولى الفلاح الجزائري اهتماما بالغا بتربية الحيوانات. فتحدث وليام شالر على أن سكان الأرياف يمارسون الرعي ، وتمثل قطعان الماشية أهم مصدر لثروتهم. وبفضل الخصائص الطبيعية للبلد وتوفر الكلأ لتغذية القطعان، فانتشرت تربية الحيوانات كالدواجن والغنم، والبقر، والماعز، والحمار والبغل، والجمال والخيول العربية [1]. ويتحدث ارزقي شويتام عن الأماكن التي تتوزع فيها الثروة الحيوانية، حيث أنها تختلف من منطقة إلى أخرى من حيث العدد، فبسبب اتساع المراعي فتنتشر الأغنام والأبقار بكثرة في الهضاب العليا ومشارف الصحراء ، أما تربية الأبقار تتركز في المناطق التلية. وتتم تربية الماعز والخيول والبغال في كل القبائل، وغير أن بعض القبائل أولت اهتماما خاصا بتربية الخيول[2]. وذكر نصر الدين سعيدوني أن تربية الماشية مرتبطة بالاقتصاد الرعوي وكان الهدف منها تغطية حاجيات السكان، فكانت تربية الماشية تتم في الأحواش متيجة أو من طرف قبائل الأطلس. فيحتفض البايلك في أحواشه بأعدد كبيرة من رؤوس البقر، فيصل عدد رؤوس القطيع الواحد بين 60 و80 رأسا وذلك بسبب توفر مخازن الأعلاف. بينما في الأوطان فعدد أبقار القطيع بين 70 و80 رأسا ، والأغنام بين 150 و200 رأس في القطيع الواحد. أما في المناطق الجبلية والريفية فعدد الأغنام في القطيع الواحد يكون بين 10 و20 رأسا [3]. و يختلف عدد قطعان و حجمها حسب مساحات المراعي وطبيعتها ، فرغم عدم وجود إحصاءات الدقيقة لعدد المواشي فان إرتفاع عددها يرفع مستوى معيشة السكان. وقد أورد نصر الدين سعيدوني تقديرا لعدد رؤوس الماشية في متيجة الوسطى والشرقية مبينة في الجدول التالي :

---

[1] – شالر،المصدر السابق، ص 30.

[2] – شويتام ، المرجع السابق ،ص311.

[3] – سعيدوني،الحياة ، المرجع السابق، ص260 .

الحيوانات	الغنم	الماعز	البقر	الخيل	البغال	الجمال
العدد بالرأس	120.197	36.197	54.131	4.850	4.569	1.125

الجدول رقم 2 يبين تعداد الماشية في منطقة متيجة الوسطي والشرقية .[1]

وفي بايلك الشرق فذكرت فلة قشاعي بأن الرعي وتربية الحيونات يعد نشاطا إقتصاديا إلى جانب النشاط الزراعي الذي مارسته القبائل المتمركزة في الهضاب العليا والمناطق المتاخمة للصحراء وهدفهم من تربية الماشية تلبية حاجتياهم من الألبسة الصوفية، والأغطية، والخيام واللحوم [2]. وذكرت في إحصاء يعود إلى بدايات الاحتلال أن عدد الثروة الحيوانية في بايلك الشرق الجزائري مبينة في الجدول التالي :

عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الأبقار	عدد الخيول	عدد البغال	عدد الجمال
2310.000	311.767	346.000	90.636	76.723	269.086

الجدول رقم3 يبين عدد الحيوانات في بايلك الشرق الجزائري[3].

توزعت هذه الاعداد من الحيوانات على القبائل، فمثلا النمامشة ب116.000 رأسا، والحراكته 93.000 رأسا، وزردارة 12.800 رأسا، أولاد عطية 16.900رأسا، وقبيلة أولاد يحي بن طالب 20.000 رأس ماشية، ووأولاد عبد النور وتلاغمة وعامر ب66.580 رأس، وقبيلة عمار ب 16.320 رأس ماشية. كما أن تربية الماشية في بايلك الشرق حضيت باهتمام البايلك لتغطية حاجيات أجهزته الإدارية والعسكرية من اللحم والزبدة والصوف . وأوكل مهمة رعاية قطعانه لقبائل الرعية وكلف فرسان المخزن بحراستها ، أما الإشراف عليها فيتم من قبل موظفين تابعين للبايلك كل موظف منهم يشرف على نوع محدد من

[1] – سعيدوني، نفسه، ص316 .

[2] – قشاعي،المرجع السابق ،ص14.

[3] –قشاعي، نفسه،ص15.

الحيوانات [1].أما في بايلك الغرب الجزائري فتميزت الثروة الحيوانية بتنوعها وكثرتها وشملت الأغنام والأبقار والماعز والخيول والبغال والحمير [2] .

الجدول التالي يبين عدد رؤوس الأغنام والماعز في بايلك الغرب الجزائري :

عدد رؤوس الأغنام	عدد رؤوس الماعز	العدد الاجمالي للإغنام والماعز
2803853	1036400	3840253

الجدول رقم 4 يبين عدد رؤوس الأغنام والماعز في بايلك الغرب الجزائري[3] .

وقدرت الثروة الحيوانية بالجزائر في أواخر العهد العثماني حسب ماذكره نصر الدين سعيدوني حول ما قدمته الاحصاءات الأولى للجيش الفرنسي على النحو التالي : 6.850.205 رأس غنم، و3.384.902 رأس ماعز، و1.013.738 رأس بقر و213.321 جملا وناقة، و178.864حمار و131.035 حصانا، و109.069 بغلا [4] .

2- تربية دودة القز

تتم تربيتها لإنتاج خيوط الحرير التي تستعمل لصنع الأقمشة الحريرية اهتم الأندلسيون بتربة دودة القز. تمركزت تربيتها في منطقة شرشال حيث توجد أشجار التوت المخصصة لتغذيها، كما خصصت أشجار التوت في فحوص مدينة الجزائر وسهل متيجة لتربيتها[5].

2- تربية النحل:

اهتم الفلاح الجزائري بتربية النحل، ففي الجهة الشرقية من الجزائر تركزت في إقليم عنابة والقالة أما بايلك الغرب ففي المناطق الجبلية الممتدة من رأس فالكون إلى غاية

[1] – قشاعي، نفسه ، ص15– 16.

[2] – بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص210.

[3] – أوعيل ، المرجع السابق ،ص271.

[4] – سعيدوني، الجزائر ، المرجع السابق، ص 61.

[5] – سعيدوني، نفسه ، ص 59.

الحددود مع المغرب [1].أما في منطقة بجاية اشتهرت تربية النحل في قبيلة بني ميمون وقرية إعزوقن وقبيلة أيت سعيد ، وتميزت بجاية بنوعية شمعها الرفيع[2]. يقول شلوصر عن منطقة القبائل أنها اشتهرت بعسلها اللذيذ والكثير[3]. وذكر أحمد شريف الزهار أن قيادة سيباو كانت تدفع للبايلك 100 قنطار من الشمع[4]. وفي بايلك التيطري أشهر مناطق تربية النحل في منطقة وزرة ، وريغة ووامري [5] . أما عن عدد مربي النحل في القطر فذكر خالد أوعيل أنه حسب احصائيات الواردة في بداية الاحتلال بلغ عددهم 6428 مربي نحل احصيت 196.600 خلية نحل ووصل سعر العسل بين3 و3,5 فرنك للتر الواحد أما سعر الشمع فبلغ 400 فرنك للكلغ الواحد، كما اهتم الفلاحون بالنحل البري المتواجد في الجبال والغابات. وتتم عملية جنى العسل في فصل الربيع والخريف حيث يستهلك جزء منه من قبل السكان والجزء الأخر يباع للبايلك، أما الشمع فكان يصدر بكميات كبيرة[6]

3- تربية الدواجن:

اهتم الفلاح الجزائري بتربية الدواجن كالدجاج والحمام والنعام وخصصوا لها كميات معتبرة من الحبوب كأعلاف لتغذيتها، كما تركزت تربية الدجاج بالجنوب، وتركزت تربية النعام في الجهة الجنوبية الغربية من بايلك الغرب ، بالإضافة لمزارع صغيرة قرب مدينة الجزائر[7].

---

[1] – سعيدوني، نفسه، ص 59- 60 .

[2]– بن فرج حسين، المرجع السابق ، ص127 .

[3] – فندلين شلوصر ، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، تر، د أبو العيد دودو، الجزائر عاصمة الثقافة العربية ، وزارة الثقافة ، الجزائر،2007،ص96.

[4] – الزهار ، المصدر السابق ،ص 47.

[5] – بن فرج حسين، المرجع السابق ، ص127.

[6] – أوعيل ، المرجع السابق ،ص274.

[7]– بن فرج حسين، المرجع السابق، ص126 .

2- الصيد : ينقسم الصيد إلى ثلاثة أقسام صيد بري وصيد بحري والصيد النهري.

1- الصيد البري:

يعد نشاطا مهما لما له من مردود اقتصادي فهو يلبي حاجات السكان من الغذاء وله اهمية تجارية في اقتناء وسائل الصيد ويعد نشاطا ترفيها للنفس. ولعل أهم ماساهم في انتشار الصيد هو اتساع مساحة البلاد، وتنوع تضاريسها وكثرة غاباتها واتساع صحرائها وهذا ما أدى إلى تنوع حيواناتها البرية وكثرتها.وقد ذكر محمد بن الامير عبد القادر عن كثرة أصناف الصيد كصيد الغزال والأرنب وتوجد في صحرائها النعام وفيها أصناف من الحيوانات المفترس كالأسود والنمور والفهود والخنازير والذئاب بالإضافة إلى الطيور الجارحة وأولى سكان الصحراء إهتماما بالغا بصيد الجوارح وتدريبها واستعمالها في الصيد[1]. أما عن وسائل الصيد فتستخدم الاقواس والسهام والنبال والشباك والحبال والفخاخ، بالإضافة إلى الحيوانات المدربة ككلاب السلوقي والطيور الجارحة كالباز والصقر واستخدمت البنادق والبارود كوسيلة للصيد[2]

2- الصيد البحري:

مارس الجزائريون مهنة صيد السمك بالقرب من السواحل حيث تميز الشريط الساحلي الجزائري بوفرة أسماكه وتنوعها ، حيث توجد جميع أنواع السمك المعروفة في البحر الأبيض والتي تتميز بوفرتها[3]. وأرجع نور الدين بن عبد القادر سبب وفرة السمك إلى التيارات البحرية القادمة من المحيط و التي تدفع قطعان الأسماك نحو السواحل الجزائرية [4]. ومن أنواع الأسماك فنجد الجنبري، والروبيان، والسلطعون والمحار والتونة والدلافين ...الخ. أما مهنة الصيد فهي مستقلة لها طائفة خاصة تسمى " طائفة الصيادين" يرأسهم أمين خاص

---

[1] – محمد بن عبد القادر، المصدرالسابق ،ص 18.

[2]– بن فرج حسين، المرجع السابق، ص165– 169.

[3] – شالر،المصدر السابق، ص 32 .

[4] – نور الدين بن عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دارالحضارة، الجزائر،2007، ص149.

يسمى أمين الحواتين وتخضع هذه الطائفة لسلطة شيخ البلد في مدينة الجزائر[1]. وعن سبب عدم تفاعل الجزائريين مع البحر يذكر الدكتور زين الدين قاسيمي أن سكان منطقة سيباو رغم تواجدهم بجوار البحر إلا أنهم لم يتفاعلوا إيجابيا معه ولم يكن الصيد البحري موردا أساسيا للرزق رغم الحركة النشيطة التي كانت موانئ تيقزيرت وأزفون ودلس تشهدها [2].

3- الصيد النهري:

لم يقتصر الصيد على المناطق الساحلية بل امتد الى المناطق التلية والداخلية وحتى الصحراوية في بعض الأبار والفقارات وذكر جيلالي بن فرج أن الصيد النهري تركز في عدة أنهار كنهر الشلف، والواد الكبير ببجاية المليئ بالأسماك ، وواد الهبرة بمعسكر وواد يسر الذي يتميز بأسماك الباربو ذات الطعم الجيد، وواد أشبورة ووادي الحوت بالأغواط واد أغرار، وفي الفقارات في منطقة الصحراء [3].

شكل إتساع مساحة البلاد وتنوع تضاريسها ومناخها عاملا مهما في تنوع الإنتاج الفلاحي ، فقد إهتم الفلاح الجزائري بالثروة الحيوانية من خلال إعتماده لنظام الرعي لتنمية الثروة الحيوانية بالإضافة إلى إهتمامه بالإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات السكان وتموين الأسواق بالخضر والفواكه والحبوب ومختلف أنواع الحيوانات، وتصدير كميات من هذا الإنتاج إلى الخارج وتوفير مواد أولية للصناعة المحلية.

---

[1] – بن فرج حسين، المرجع السابق ، ص178.

[2] – زيدين قاسيمي، قيادة سيباو، تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الإحتلال، دار الأمل، الجزائر،2009 ص207 .

[3] – بن فرج حسين،المرجع السابق، ص181- 182.

الفصل الثالث: دور الفلاحة في اقتصاد الدولة

المبحث الأول: الأسواق التجارية ودورها في اقتصاد الايالة.

المطلب الأول : التجارة الداخلية و الأسواق الأسبوعية:

بحكم ضخامة الإنتاج الفلاحي ووفرته إحتاج الفلاح الجزائري إلى تسويق منتوجه الفلاحي والحيواني من خلال ارتياده لمختلف الأسواق الأسبوعية المنتشرة في مختلف أرجاء الأيالة . شكلت هذه الأسواق مكانا إستراتيجيا للمبادلات التجارية بين مختلف الأفراد و القبائل ، كما سعت الإدارة العثمانية من خلال تحكمها في الأسواق من بسط سيطرتها ونفوذها على مختلف القبائل وأخضاعها لإدارتها من خلال دفع الضرائب المختلفة والتي شكلت دخلا مهما لخزينة الدولة .

1- تسميات الأسواق التجارية:

أطلقت على الأسواق التجارية أسماء أيام الاسبوع ، حيث يتم الجمع بين اسم السوق واسم اليوم الذي يعقد فيه هذا السوق. فيرتبط اسم السوق بالمنطقة الجغرافية التي يعقد فيها مثل سوق السبت ملوان أو سبت البلوط، وقد ينسب السوق لأحد الصالحين كسوق بو شفعة، أو ينسب على أحد الشخصيات، كسوق سبت علي خوجة الذي ينسب إلى القائد التركي الذي أنشأه [1]. وأطلق اسم الرحبة على الأسواق الأسبوعية التي تقام قرب أسوار المدن مثل رحبة الزرع أو القمح ، ورحبة الصوف ، ورحبة المواشي [2] . مثل رحبة الزرع التي تقام أمام باب عزون حيث تلتقي مختلف القوافل الأتية من مختلف أنحاء البلاد فيها، وتدفع الرسوم لدى قائد السوق أثناء دخولها وخروجها من المدينة [3].

---

[1]- بن فرج حسين ، المرجع السابق ،ص242.

[2]- نادية فتيسي، أوضاع الجزائر في عهد محمد بن عثمان باشا إلى غايةعهد حسين باشا، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة8 ماي 1945 – قالمة ، الجزائر،2017- 2018 ص243- 244.

[3] – شويتام، المرجع السابق ، ص 238.

2- أماكن انعقاد الاسواق:

مثلت الأسواق الأسبوعية مكانا للمبادلات التجارية حيث شكلت رابطة بين الريف والمدينة. فكانت هذه الأسواق المحلية التقليدية تقام غالبا في المناطق السكانية الريفية المكتظة بالسكان[1]. فكان لكل قبيلة أو قيادة من القيادات سوق يقام في يوم من أيام الأسبوع يجلب إليه الفلاحون منتجاتهم من قمح وشعير وخضراوات وفواكه وبيض ودجاج [2]. يخضع اختيار مكان انعقاد السوق لعدة معايير أهمها أهمية ومكانة القبيلة التي يعقد فيها السوق، بالإضافة إلى اختيار الأماكن الاستراتيجية عند تقاطع الطرق ومسارات الأودية أو على حافة طريق أو جسر. كما تتركز الأسواق في المناطق المحايدة التي لا يوجد بها سكان في الحدود بين القبائل، فهي تقام في الحقول غير المستغلة في الزراعة ، وتخضع هذه الأسواق لشيوخ القبائل الذين تقام على أرضهم هذه الأسواق[3].

أما الأسواق الرئيسية المهمة فتقام بجانب الطرق السلطانية التي تربط بين عواصم البيالك أو بجانب الأبراج، أوالحصون، أو مخازن البايلك، أو الطواحين حيث يتوفر الأمن وتحفظ سلامة القوافل والبضائع ، حيث أقيمت حصون، وأبراج تقيم بها الحاميات الصغيرة أو النوبات التي تتولى توفير الأمن في الأسواق،وتخضع هذه الاسواق لإشراف وإدارة السلطة [4].

أ- الأسواق الأسبوعية المحلية:

تتم المبادلات التجارية في الأسواق التي تعقد في أحد أيام الأسبوع صباحا في الهواء الطلق بجانب العيون ، أو الأبار أو المجاري المائية أو تكون على أرض محايدة بين القبائل وتخضع الأسواق في الأرياف لإدارة السلطة في البايلك فهي من تسهر على الأمن في

---

[1] – مجموعة من المؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي لتنمية الفكر الإسلامي ، دار المعارف، بيروت لبنان 2012 ،ص23.

[2] – بن فرج حسين ، المرجع السابق ،ص242.

[3] – بن فرج حسين ، نفسه،ص243.

[4] – بن فرج حسين ، نفسه،ص244- 245.

الاسواق عن طريق جماعة المخزن التي تخضع لأوامر القياد أو الشيوخ[1]. وانتشرت هذه الأسواق في كل ربوع الأيالة كما شهدت الأرياف حركة تجارية كبيرة وواسعة كما كانت المبادلات التجارية تقوم على المقايضة أو الدفع بالنقود[2]. ووصف نصر الدين سعيدوني المشاهد في الأسواق بقوله :" ... يتوزع عدد من الأكواخ أو خيام حول مكان ما . وتستعمل كمقاهي أو دكاكين تفرش على أرضها حصائر من ألياف الخيزران أو الجلود وتعرض عليها البضائع المختلفة . بالإضافة للبهائم والمواشي التي تذبح في عين المكان ، يجد المتسوق في أسواق القبائل الفواكه المجففة، والشعير، والقمح، والخضر، والفطائر، والحلويات، و الدجاج ، واللحم، والملح، والصابون، والتبغ، والسكر والقهوى، والبقول، والأدوات، والقطع الحديدية، والمنسوجات،والأوشحة، والمنتجات الحرفية "[3].

1- أسواق إقليم دار السلطان :

1- أسواق المدن والفحوص:

أهمها سوق خارج باب عزون، وسوق خارج باب الواد وفي البليدة ثلاثة أسواق أولها سوق الزرع ، وسوق الجمعة، وسوق الخميس القريب من باب الجزائر يعقد وسط البساتين، وسوق مدينة شرشال والقليعة [4].

2- أسواق أوطان إقليم دار السلطان:

أهم أسواق أوطان إقليم دار السلطان نذكرها في الجذول التالي:

الوطن	أهم أسواقه
يسر	سوق الخميس واد يسر،الجمعة برج منايل،الأحد بني عمران،الثلاثاء ثنية بني عائشة، الاثنين شعبة عامر،الاربعاء غريب بني زعمون.

[1] – سعيدوني، الحياة ،المرجع السابق، ص280.

[2] – شويتام، المرجع السابق ، ص 236.

[3] – سعيدوني،الحياة ،المرجع السابق، ص280 –281.

[4] – سعيدوني ، نفسه ، ص281.

الخشنة وبني موسى	الخميس الحميز،الجمعة جبل عمال. سوق الأربعاء بوادي جمعة.
بني خليل، وحجوط	سوق بوفاريك. سوق السبت قرب حوش السبت ، وسوق الاربعاء.

الجدول رقم 5 يبين أسواق أوطان إقليم دار السلطان [1].

3- أسواق قبائل إقليم دار السلطان:

نبين أسواق هذه القبائل في الجدول التالي:

الأيام	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
القبائل	بني خليل بني موسى	صوماتة بني مناصر	موزاية بوفاريك	بني يعقوب بني صالح	بني مناد برج الأربعاء	صوماته واد جر

الجدول رقم6 يوضح أسماء القبائل التي تقام على أرضها الأسواق والأيام الإنعقاد[2].

2- أسواق بايلك التيطري:

اكتسبت أسواق بايلك التيطري أهمية كبيرة وحركة تجارية نشطة وذلك بفضل موقعها الجغرافي المهم فهي تعتبر حلقة ربط بين القبائل الجنوبية ، والقبائل التلية، وكذلك خلال قربها من إقليم دار السلطان وحدوده المتاخمة ، وقربها من الطريق السلطاني وموقعها الذي يتوسط بين بايلك الشرق وبايلك الغرب[3].

والجدول التالي يبين أهم أسواق بايلك التيطري:

أيام الأسبوع	القبائل التي يعقد على أرضها السوق
الأحد	ريغة ، الربعية ، أولاد دريس (سور الغزلان).
الاثنين	حسان بن علي(البرواقية)، الزناخرة(قصر البخاري).
الثلاثاء	الدوابر بني يعقوب
الأربعاء	سوق الأربعاء بني سليمان

[1]- سعيدوني، الحياة، المرجع السابق ، ص 282 - 283.

[2] - سعيدوني، نفسه، ص284.

[3]- بن فرج حسين ، المرجع السابق ،ص260.

الخميس	هوارة ، أولاد عنتر، العذاورة.
الجمعة	غريب، أولاد علان، سوق المدية .

الجدول رقم7 يوضح أسماء القبائل التي تقام على أرضها الأسواق وأيام الإنعقاد [1].

3- أسواق منطقة الزواوة:

تميزت منطقة الزواوة بكثرة أسواقها حيث تقام في مختلف الأعراش، وهي تتوزع على أيام الأسبوع ،ووصل عددها 68 سوقا في بداية الإحتلال الفرنسي[2]. وحسب ماذكر جيلالي بن فرج أن سبب كثرة الأسواق يرجع إلى ضخامة الإنتاج الفلاحي والحرفي، بالإضافة إلى التنافس الحاد بين القبائل، وكذلك العداء القائم بين بعض القبائل أدى إلى ظهور أسواق متجاورة، حيث احتلت الأسواق مكانة أقتصادية هامة [3]. وما زاد من أهمية أسواق بلاد القبائل هو كثرة مرتاديها من كل أرجاء الأيالة ، وتعرض في هذه الأسواق مختلف المنتوجات الفلاحية كالقمح، والشعير، والمواشي، والزيت، كما سوق سكان الزواوة سلعهم إلى مختلف الأسواق المجاورة كأسواق عنابة وقسنطينة، فتنظم قافل جماعية تحمل الزيت، والتين، بالإضافة إلى الجلود، والفلفل الأحمر، والكتان، والعنب، والفواكه، والجوز، والخروب، والشمع، بالإضافة إلى الأدوات الحرفية كالملابس، والأواني الفخارية، ويشترون من تلك الأسواق الماشية كالأبقار والثيران التي تستعمل في الحرث، والبغال، والصوف، والحرير[4].

أما عن تسيير هذه الأسواق فبعضها يخضع لسلطة شيوخ القبائل الممتنعة. والبعض الأخر يخضع لإدارة السلطة العثمانية متمثلة في سلطة القايد ورجال المخزن، حيث تمنع القبائل الممتنعة من دخول الأسواق وعرض بضائعها حتى ترسل مفاوضين للحصول على رخصة يمنحها الأغا لدخول الأسوق مقابل دفع غرامة ، ومن بين هذه القبائل قبيلة بني ثور التي

---

[1] – بن فرج حسين ، المرجع السابق ،ص261.

[2]– شويتام،المرجع السابق،ص237.

[3] – بن فرج حسين ،المرجع السابق ،ص260.

[4]– بن فرج حسين ، نفسه،ص260– 260.

منعت من دخول سوق أولاد عزيز[1].ومن اهم أسواق منطقة الزواوة نذكر منها سوق سبت علي خوجة الذي أنشأه القائد علي خوجة سنة 1720.

4- الأسواق الأسبوعية في بايلك الغرب الجزائري:

يتميز بايلك الغرب بكثرة أسواقه وانتشارها في كل أنحاء البايلك زمن أهمها سوق جندل بيوما الأربعاء، وسوق العطاف الذي يعقد بيوم الخميس، وسوق أولاد عباس، وبني مسلم، وأولاد عمار، وأسواق الظهرة، وسوق السعداوية قرب غيليزان [2]. بالإضافة سوق الجعفرة بسعيدة وأولاد الأكراد بشلف، وأولاد عياد بثنية الحد، وأهم هذه الاسواق هو سوق اللوحة بالقرب من تيارت الذي أعتبر مركزا تجاريا تستهدفه القبائل الصحراوية [3].

5 - الأسواق الأسبوعية في بايلك الشرق الجزائري :

توزعت الأسواق الأسبوعية في كل أرجاء بايلك الشرق، ومنها سوق الأربعاء بسوق اهراس في قبيلة الحنانشة، وسوق الطارف، والقالة، وسوق نقاوس، وسوق راس العيون، وبريكة وخنشلة، وسوق عزابة، والشعانبة، وفدول، وسوق بوخطاب [4]. ومن الأسواق الرئيسية في بايلك الشرق سوق أولاد عبد النور، و الزناتية، وسوق ميلة ، والسقينة، وتلاغمة، وسوق وادي العثمانية بالقرب من قسنطينة. ومن أهم المنتجات التي تعرض في هذه الأسواق المواشي من أغنام، وأبقار، وماعز، والصابون، والشمع، والصوف والزيت ووالقمح والشعير والذرة والفول والبصل والتين، والأقمشة القطنية [5] .

---

[1] - بن فرج حسين ، المرجع السابق ،ص265 - 266.

[2] - بن فرج حسين ، نفسه،ص268.

[2] - شويتام، المرجع السابق،ص237.

[3] - بن فرج حسين ، المرجع ،ص276.

[4] - شويتام، المرجع السابق،ص237.

[5]- بن فرج حسين، المرجع السابق ،ص 280.

وحسب ما ذكره أرزقي شويتام عن توافد قوافل القبائل الصحراوية على أسواق التل حيث تلتقي في هذه الأسواق مع قبائل الجبال وقبائل الجنوب خاصة في سوق بني عباس حيث تأتي هذه القوافل الصحراوية نحملة بالتمور والصوف وتستري الصوف الخام والحبوب والزبدة والأغنام ووتوافد هذه القبائل في موسم الحصاد حيث تكون أسعار الحبوب منخفضة [1]. بالإضافة إلى الأسواق الحدودية في بايلك الشرق والتي تعد مقصدا لتوافد القبائل الحدودية التونسية، وأشهرها سواق سوق هراس، وتبسة، وسوق الطارف، وسوق خنقت بالقالة وتعرض في هذه الأسواق الحبوب، والأغنام، والتمور، والزيت، والصوف، والخيام [2] .

ب – التجارة والأسواق الموسمية في أرياف آيالة الجزائر:

شهدت أيالة الجزائر تجارة موسمية ، حيت إنعقدت هذه التجارة في الأسواق التلية، وترتبط إقامتها الأسواق الموسمية بموسم الحصاد، أو خروج المحلات العسكرية، أو مرتبطة بالأولياء الصالحين كإحياء ذكرى ولي صالح، أوبمرور ركب الحج[3]. لكن أهم هذه الأ سواق الذي يرتبط بموسم الحصاد حيث ينخفض سعر الحبوب بسبب كثرتها، وتوفرتها، فتغتنم القبائل الصحراوية ذلك فتأتي إلى الأسواق التلية محملة بمنتوجاتها من التمور، والصوف المغزولة، وتعود إلى مواطنها محملة بالحبوب، والأغنام، والصوف الخام، والزبدة زمن أهم الاسواق التي تتوافد عليها هذه القبائل أسواق ضواحي مدينة الجزائر [4].

ومن أهم الأسواق الموسمية في بايلك الغرب الجزائري سوق الجعافرة قرب سعيدة، وسوق جندل قرب عمورة، ، وسوق أولاد الشريف قرب ثنية الأحد، وسوق اللوحة في أولاد الأكراد قرب تيارت [5] .

---

[1] – شويتام،المرجع السابق،ص239.

[2]– بن فرج حسين ، المرجع السابق،ص283.

[3]– بن فرج حسين ، نفسه،ص294.

[4]– شويتام،المرجع السابق ،ص239– 240 .

[5]– بن فرج حسين ، المرجع السابق،ص295.

بالأضافة إلى أسواق بايلك التيطري كسوق قصر البخاري، وسوق الربعية، وسوق أولاد مختار، وسوق العذاورة [1].

ومن أهم أسواق بايلك الشرق سوق أولاد عبد النور، وسوق العثمانية، وسوق الحراكته، وسوق السقنية، و سوق التلاغمة [2].

- خصائص ومميزات التجارة الداخلية في لأيالة الجزائر :

- تميزت الجزائر بعدد أسواقها الكبير وانتشارها في كل أنحاء الأيالة .

- كانت الأسواق تحت مراقبة السلطة العثمانية والتي كانت تهدف من خلال التحكم في الأسواق مراقبة مختلف القبائل وإخضاع القبائل الممتنعة وتحقيق مداخيل لخزينة الذولة من خلال الضرائب، والمكوس، والرسوم المختلفة [3] .

- بفضل نمو النشاط التجاري حققت المدن والأرياف ارتفاعا إيجابيا في مستوى المعيشة لدى السكان وازدهارا في الجانب الإقتصادي والإجتماعي والعمراني [4].

- مدت السلطة نفوذها في المناطق الداخلية، من خلال تنصيب الحاميات العسكرية، وإنشاء الأبراج، وتأمين الطرقات، وتجنيد موظفين إداريين وعسكريين لخدمة مصالحها [5].

- التجارة الداخلية موجهة في غالبها للإستهلاك المحلي، حيث لعب التجار دورا مهما في نقل السلع بين الأسواق وخلق حركية تجارية بشراء السلع من الأرياف وتزويد المدن بها [6].

---

[1]- بن فرج حسين ، المرجع السابق،ص297.

[2]- بن فرج حسين ، نفسه،ص299.

[3] - سعيدوني،الحياة ،المرجع السابق، ص285.

[4] - شويتام،المرجع السابق،ص240.

[5] - بن فرج حسين ، المرجع السابق،ص297.

[6] - سعيدوني، المرجع السابق، ص285.

– أستخدمت الأسواق كوسيلة لجلب الأخبار أونشرها ونقل التجارب والخبرات حيث تعتبر مراكز لتجمع السكان ففي الأسواق يلتقي سكان الجبال فحوص المدن مع أفرد القبائل [1].

– مكنت الأسواق من فك العزلة على القبائل الجبلية، والصحراوية بحيث تطرح انتاجها في هذه الأسواق وتقتني ماتحتاجه من سلع، وتتواصل مع سكان المناطق الداخلية [2].

المطلب الثاني : التجارة الخارجية.

1- التجارة الخارجية :

بالإضافة إلى التجارة الداخلية التي شهدة نشاطا وحركية كبيرة . هناك تجارة خارجية أمتدت إلى خارج حدود الجزائر وحسب ماذكره أرزقي شويتام فإن التجارة الخارجية للجزائر كانت تتم مع الدول الإفريقية أو السودان الغربي بالإضافة إلى الدول المغاربية ودول المشرق و التجارة مع الدول الأوربية [3].

1- التجارة مع دول إفريقيا :

ربطت الجزائر علاقات تجارية مع دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء كدولة النيجر ومالي ونيجيريا فيما يعرف بالسودان الغربي حيث تتم المبادلات عن طريق القوافل المحملة بالبضائع فتنقل القبائل الجزائرية البضائع من الشمال إلى الجنوب في منطقة متليلي وأسواق المنيعة ثم تتولى قبائل الطوارق، والخنافسة نقل هذه السلع نحو تمبكتو في دولة مالي [4]. وذكر وليام شالر أن هذه القوافل تحمل بعض المصنوعات الأوربية، والزيت، والحبوب، بينما تستورد العبيد، والجلود، والبخور، والعاج وريش النعام [5].

---

[1] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص285.

[2] – شويتام، المرجع السابق ،ص240.

[3] – شويتام، نفسه،ص241.

[4] – شويتام، نفسه،ص241 –242.

[5] – شالر، المصد السابق ، ص104.

أما صالح عباد فيذكر أن التجارة مع الدول الإفريقية رغم أنها منتظمة إلا أنها ليست مزدهرة بسبب الطرق التي تسلكها هذه القواقل قديمة وغير مأمنة ، واستخدام المقايضة في الشراء والبيع فالدفع بالعملات قليل عند في المعاملات التجارية [1].

2 – التجارة مع الدول المغاربية :

شهدت المبادلات التجارية مع تونس نشاطا واسعا حيث ذكر أرزقي شويتام أن القوفل كانت تغادر يوميا من قسنطينة، ووادي سوف، وتوقرت، وورقلة باتجاه المدن التونسية كمديمنة نفطة وغدامس وتتمثل الصادرات الجزائرية نحو تونس في التمور، والأقمشة الصوفية، والقبعات المصنوعة من سعف النخيل، وتستورد منها العطور، والأقمشة الحريرية، والحياك والكبريت، والأسلحة[2]. بالإضافة لتوافد القبائل الحدودية التونسية إلى الأسواق الحدودية في الجزائرية، وأشهر هذه الأسواق سوق هراس، وتبسة، وسوق الطارف، وسوق خنقت بالقالة [3].

كما ذكر صالح عباد أن اهم القوافل التي تربط بين الجزائر وتونس تنطلق من قسنطينة فيها مابين 200 و300 بغل محملة بسلع تصل قيمتها مليون فرنك بينما تستورد الجزائر منعا الشاشيات الحمراء، والأحزمة الحريرية والصوفية، والجوخ لصنع الألبسة الفاخرة بالإضافة إلى الخيط والحريروبعض المنتجات السورية [4].

أما المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى فإن السلع المستوردة والمصدرة هي نفسها التي كانت تتبادلها الجزائر مع تونس يضاف إليها شراء الجلود والأحذية من المغرب، وكانت تتم المبادلات بين مدينة تلمسان ووهران من الجزائر وفاس ومكناس وتطوان من جانب المغرب

---

[1] – عباد ، المرجع نفسه ، ص 340.

[2] – شويتام،المرجع السابق،ص243.

[3] – بن فرج حسين ، المرجع السابق، ص283.

[4]– عباد ، المرجع السابق ، ص 341.

الأقصى [1].أما التجارة مع ليبيا فتحمل القوافل الجزائرية مختلف المنتجات المحلية إلى طرابلس تستورد العبيد [2] .

3 – التجارة مع دول المشرق الإسلامي :

شهدت أيالة الجزائر مبادلات تجارية مع المشرق من خلال ماتحمله قوافل الحجيج من سلع حيث تنطلق قوافل الحجيج من المغرب الأقصى من منطقة تازا لتمر على الجزائر فتنظم لقوافل الحجيج الجزائر ثم تونس فطرابلسثم الاسكندرية في مصرثم بلاد الشام لتصل إلى مكة المكرمة [3]. فيلتقى التجار في ذلك المعرض الضخم الذي يتوافد عليه المسلمون من كل الجهات، فيبيعون منتجاتهم ويجلبون معهم الحرائرالشامية والقطنيات المصرية، والأقمشة والسجاد الفارسي ، والعنبر، والتوابل [4] .

4– التجارة مع الدول الأوربية :

شهدت المبادلات التجارية مع الدول الأوربية حركية، ونشاطا فقد حضيت الدول الأوربية باميازات مهمة في الجزائر جعل التنافس يشتد بين الدول الأوربية كما اثرت التحالفات والحروب في العلاقات التجارية بين الجزائر ومختلف الدول الأوربية[5] . كانت أهمها العلاقات التجارية الخارجية مع فرنسا التي حضيت بإمتيازات ضخمة خاصة في منطقة الشرق الجزائري فسيطرت على جزء مهم من المبادلات التجارية بأنشاء شركة لصيد المرجان ،بالإضافة التسهيلات التجارية التي نالها تجار فرنسا ومن أهم المنتجات التي صدرتها فرنسا من الجزائر نجد المرجان والحبوب والصوف والشمع والجلود والزيت

---

[1] – شويتام، المرجع السابق،ص243.

[2] – شالر، المصدر السابق ، ص104.

[3] – شويتام،المرجع السابق،ص246.

[4] – عباد ، المرجع السابق ، ص 341.

[5] – شويتام، المرجع السابق ،ص246.

والحيوانات بينما تستورد الجزائر منها المصنوعات الأوربية والمواد الغذائية والجوخ والأقمشة وحسب أرزقي شويتام فقد حققت الشركات الفرنسية أرباحا ضخمة[1].

وتحدث صالح عباد عما كانت فرنسا تستورده من الجزائر فقال: " في سنة 1788م أخرجت من ميناء عنابة، والجزائر، وأرزيو، ودلس حوالي 150 حمولة من الحبوب أي مايعادل حوالي 100ألف قنطار من القمح والشعير والخضر وغيرها" [2] . فكانت فرنسا هي المسيطرة على أستيراد الحبوب من الجزائر حيث لم يكن ينافسها في ذلك سوى اليهود الذين سيطروا على تجارة الحبوب في أواخر القرن18م إلى جانب إسبانيا التي كانت تنقل حمولات الحبوب من ميناء وهران والمرسى الكبير [3]. فالدول الأوربية التي كانت تتنافس على الحبوب الجزائرية أهمها فرنسا وانجلترا ، واسبانيا، وهولندا.وقد ذكر وليام شالر أن صادرات الجزائر سنة 1822م من الموانئ الجزائرية تتمثل في الصوف نحو مرسيليا وجنوة وليفورن بكمية

قدرت ب 20 ألف قنطار سعر القنطار الواحد 8 دولارات إسبانية بالإضافة إلى 100 ألف قنطار من الجلود الخام ب 8 دولار إسباني للقنطار الواحد و600 قنطار من الشمع بسعر 30 دولار للقنطار بالإضافة إلى ريش النعام ومنتجات أخرى [4].

أما واردات الجزائر من الدول الأوربية فمن ليفورن تستوردالأقمشة، والحرير، والسكر والزجاج، والمرايا، والحديد أما من فرنسا واسباني وايطاليا وبريطانيا فتستورد السكر والقهوة والفلفل والاقمشة والصلب ومنتجات صناعية والاحجار الكريمة والماس، حسب ماذكره وليام شالر بلغت واردات الجزائر سنة 1822م 1مليون و200 ألف دولار إسباني[5] .

---

[1] – شويتام، المرجع السابق،ص246 – 248.

[2] – عباد ، المرجع السابق ، ص 342.

[3] – عباد ، نفسه ، ص343.

[4] – شالر، المصد السابق ، ص102.

[5] – شالر، نفسه ، ص103.

كما مارست الجزائر نظام الإحتكار خاصة في المواد الأساسية حيث لا يسمح بتصدير أي سلعة دون الحصول على رخصة من الداي وهذا لحماية الإنتاج المحلي والاقتصاد من الإستغلال الأجنبي وحماية معيشة السكان[1].وعن نظام الاحتكار الذي مارسته الجزائر فيرى أنه سبب خراب تجارتها وقضى على نشاطها الزراعي قضاء مبرما[2].

وتحدث أرزقي شويتام على أن الحكومة الجزائر في أواخر القرن18م تخلت عن تجارتها لصلح التجار اليهود خاصة أسرة بوشناق وبكري الذين حضوا بثقة حكام الجزائر وبنوا علاقات متينة في محتلف دول العالم وفي أهم الموانئ فعلاقاتهم إمتدت إلى باريس ومارسيليا، وجنوة، وليفورن، ومدريد، وموانئ إسبانيا ولندن، ولشبونة، وفيلادلفيا، وهامبورغ فقد إستولى اليهود على كل تجارة البلاد لصالحهم[3].

المبحث الثاني: مساهمة النشاط الفلاحي في إثراء خزينة الدولة

مما لا شك فيه أن الضرائب خلال فترة الدايات من المصادر المهمة التي ساهمت في دعم خزينة الدولة الجزائرية[4] لا سيما الفترة التي سبقت الاحتلال بعد تراجع ثروات سكان المدن والعجز الذي عرفه النشاط البحري وتضاؤل غنائمه جعل السلطة توجه مصدر دخلها إلى الضرائب[5]، وتماشيا مع ما تم ذكره في السابق على أن سكان الريف كانوا يشكلون غالبية المجتمع الجزائري المعتمدين في نشاطهم على الفلاحة التي تنوعت منتوجاتها من خضر وفواكه[6]، إلا أن السياسة العثمانية اتجاه الفلاحين قلصت نوعا من نشاطهم بحكم فرض السلطة عليهم مجموعة من الضرائب بسبب فقدان هذه الأخيرة سيطرتها على البحر

---

[1] – شويتام،المرجع السابق،ص249.

[2] – شالر، المصدر السابق ، ص101.

[3] – شويتام، المرجع السابق،ص249 – 250.

[4] – خضرة بوميدونة وسارة قاسمي، نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671–1830م، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة غرداية، الجزائر، 2017–2018، ص 18.

[5] – القشاعي ، المرجع السابق، ص 79.

[6] – عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة ، الجزائر، 2002، ص 106

المتوسط، واستعملت الضرائب كوسيلة لاخضاع السكان ومصدر تدر من خلاله عوائد مالية لذلك تم تقسيم المجتمع الريفي إلى قبائل الرعية المجبرة على دفع الضرائب وقبائل المخزن المستفيدة من الضرائب[1]، ولقد تنوعت الضرائب من حيث قيمتها واسمها وارتبطت بوضعية الأرض وكيفية استغلالها وطبيعة العلاقة بين السكان والحكام [2]،فأضحى مصير الفلاحين بيد السلطة التي أجبرت أصحاب النشاط الفلاحي على تقديم الضرائب كبديل لغنائم الجهاد البحري وكمصدر دخل لإدارة البايلك فتنوعت الضرائب وفقا لملكيات الأراضي، فأخذت على الملكيات الخاصة ضريبة العشر والزكاة وعلى أراضي البايلك ضريبة الخماسة والتويزة وعلى أراضي العرش ضرائب مثل الغرامة والمعونة والخطية واللزمة[3].

المطلب الأول: مساهمة أراضي الملك في خزينة الدولة

أراضي الملك أو الأراضي الخاصة هي الأراضي التي يتم الحصول عليها عن طريق البيع والإرث وكانت بحوزة جميع موظفي البايلك، والجدير بالذكر أن أراضي الملك كانت تدعم سلطة الإيالة بطريقة غير مباشرة عن طريق استخلاص هذه الأخيرة من هذه الأراضي فريضتي العشور والزكاة[4].

---

[1] – أوعيل ، المرجع السابق ، ص 284.

[2] – العيفة وفاء، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– قطب شتمة– جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012–2013، ص 25.

[3] – سعيدوني ، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق ، ص 31.

[4] – توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/ 1792–1865م) دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2007–2008، ص 164.

1-العشور:

تفرض ضريبة العشور تبعا واستنادا إلى الشريعة الإسلامية[1] وتعود أصولها إلى الفترة الإسلامية ويتم استخلاصها من محاصيل الأراضي الزراعية أي الانتاج الفلاحي كالقمح والشعير[2]، ويتم تحديد قيمتها انطلاقا من الأراضي الزراعية وذلك بحسب الجابدات أوالزويجات[3] حيث تقدر مساحة الجابدة[4] الواحدة ما يقارب 12 إلى 14 هكتار في الملكيات المتميزة بسهولها الخصبة وفيرة الانتاج ، أما الأراضي قليلة الخصوبة الواقعة في المناطق الوعرة فتقدر مساحة الجابدة ب 10 هكتارات [5]ويستخلص منها مقدار مالي من 10 إلى 12 فرنك، وسميت بالعشور استنادا إلى أن هذه الضريبة تأخذ نسبة 10/1 وجمعها أعشار أو عشور[6]، أي أن مقدار العشور على المنتوجات الزراعية هو صاع من القمح وصاع من الشعير أي 0.1 صاع للهكتار ، بالإضافة إلى حمولة من التبن [7]على كل جابدة وكذا مقدار من الزبدة وبعض الدواجن للملكيات ذات السهول الخصبة، كما استخلص من كل محراث يجره ثوران حمولة قمح واخرى من الشعير[8] كل هذا ساعد سلطة الإيالة استقطاب مداخيل من الإنتاج الزراعي وهنا يذكر ناصر الدين سعيدوني بأن " مقاطعة التيطري بولاية الجزائر

---

[1] – بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر،مذكرة ماستر تخصص تاريخ القانون العام للأعمال ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2014-2015، ص 6.

[2] – القشاعي، المرجع السابق، ص 62.

[3] – العيفة وفاء، المرجع السابق، ص 49.

[4] – **الجابدة أو الزويجة:** هي وحدة قياس تستخدم لقياس المساحات الزراعية متعارف عليها عند الفلاحين ومساحتها تقدر بما يمكن لثورين أوبقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد وعادة ما تحدد ب 10 هكتارات من الأرض والهكتار يساوي 10000 متر مربع انظر:ناصر الدين سعيدوني ،الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) من القرنين العاشر إلى الرابع عشر هجري / منالقرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، قسم التاريخ ،كلية الآداب ،جامعة الكويت، حوليات الآداب زالعلوم الإجتماعية ، الحولية الحادية والثلاثون -1431هـ/2010م، ص94.

[5] – دحماني ، المرجع السابق، ص 165.

[6] – سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 1421هـ/2000م، ص 155

[7] – دحماني ، المرجع السابق، ص 166.

[8] – خضرة بوميدونة، المرجع السابق ، ص 22.

مثلا كان يوظف عليها من العشور في أوائل القرن 19م 20762 صاعا ن القمح ومثله من الشعير"[1]، وتجدر الإشارة هنا أن المكلف بتحديدها يعر بقائد العشور الذي يحددها استنادا لعدة عوامل أبرزها خصوبة التربة وعدد الجابدات وجودة المواسم عند وفرة الأمطار، لذلك فهي تختلف من ناحية إلى اخرى، ومايميزهذه الضريبة هو أن الأراضي تمثل ثلثي الأراضي الزراعية للبايلك ما يجعلها تدر فوائد لا توصف بالقليلة[2]، أما طريقة ومدة استخلاصها فكانت بطريقة منظمة وفي كل موسم وكانت السلطة تعين موظفين تكلفهم بمهة استخلاصها وانوا يتلقون الأوامر من آغا العرب وتبدأ مهامهم من خلال اجتماعهم بالفلاحين والتجول في الأراضي الزراعية لمعرفة عدد الجابدات أو الزويجات المحروثة حتى يسهل عليهم معرفة مقدار العشور، أما المناطق الممتنعة البعيدة عن سلطة الإيالة تميزت بعدم استخلاص العشور منها إلا في حالات قليلة ونادرة[3]، كما تجمع العشور النقدية أو العينية في المناطق الصحراوية تحت اشراف شيخ العرب[4]، وكانت الدولة تقوم بتجميع العشور في أماكن مخصصة لها[5]، ولا يفوتنا أن ننوه أن العشور استخدمت في عدة أغراض منها ما خصص لدفع مرتبات الجيش ومنها ما صرف للأعتناء بالفقراء وخصص نصيب لتربية الأيتام ودفع أجور القضاة والمعلمين[6] واقتطاعها يكون إما عينيا أو نقديا وهي فريضة جبرية تشمل الزروع والثمار والثروات كالذهب والنقود وغيرها عن طريق اخراج جزء منها شريطة بلوغه النصاب[7].

---

[1] – سعيدوني، الأوضاع ، المرجع السابق ص 18

[2] – القشاعي ، المرجع السابق، ص 62.

[3] – خضرة بوميدونة، المرجع السابق، ص 23.

[4] – حسان كشرود، رواتب الجند زعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية زالاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659إلى 1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2007–2008، ص 28.

[5] – خضرة بوميدونة ، المرجع السابق، ص 26.

[6] – كشرود ، المرجع السابق، ص 29.

[7] – أوعيل ، المرجع السابق ، ص 285.

2-الزكاة:

تعد الزكاة من الفرائض المشرعة دينيا التي فرضها الإسلام[1] لقوله تعالى" وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين" [2]وقوله تعالى أيضا" الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور"[3] ولذلك ينبغي على كل مسلم أو مسلمة الالتزام بفريضة الزكاة لأنها تعد الركن الثالث من أركان الاسلام [4]، وقد فرضت الزكاة على الفلاحين وكانت تستخلص من قطعان المواشي كالأبقار والأغنام ومن ماعز وإبل وغنم وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية ، يتم جمعها كل سنة وتختلف باختلاف قيمة المواشي[5]، وبطبيعة الحال تمكنت السلطة العثمانية من تلبية احتياجاتها من خلال ولوج مداخيل معتبرة إلى خزينتها وتحويل قطعان المواشي إلى مزارعها أو فيما تعرف بأحواش البايلك ويتم تمييزها عن طريق وضع علامة على جلدها لتسهيل التفريق بينها وبين قطعان المواشي الأخرى ويحول بعضها لخدمة الأرض لسد حاجيات موظفي الإدارة[6]، وبخصوص طريقة جمعها كان يخصص لها موظفين غير أنها لم تكن بالشكل المتعارف عليه، وبهذا أصبح الفلاح الممول الرئيسي لسلطة الإيالة بالحيوانات وأشرفت السلطة على اقتطاع الزكاة عينيا من الفلاحين عند بلوغ النصاب فنجد زكاة الأغنام[7] تؤخذ شاة في كل أربعين شاة، أما الإبل فتأخذ السلطة شاة في كل 05 وجمل في كل 25 جمل[8]، ولا زكاة في البقر إذا لم يبلغ عددها ثلاثون أما الحيوانات الأخرى كالحمير والخيل والبغال فلم تفرض

---

[1] – كشرود ، المرجع السابق، ص 28.

[2] – القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 43.

[3] – القرآن الكريم ، سورة الحج، الآية 41.

[4] – سعيد بن علي بن رهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة مفهوم ومنزلة وحكم وفوائد وأحكام وشروط ومسائل، ج3، مركز الدعوة والارشاد بلقطب، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2010، ص 11.

[5] – فاطمة باحمان ، السايسة الفرنسية في الجزائر 1830-1852، مذكرة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة أدرار ، الجزائر، 2013-2014، ص 37.

[6] – عقاد سعاد، المرجع السابق، 97.

[7] – فلة القشاعي، المرجع السابق، ص63.

[8] – خضرة بوميدونة، المرجع السابق، ص 28.

على أصحابها فريضة الزكاة، كما استخلصت أيضا من الصوف والزبدة و الشمع زالعسل بقيمة 3% من المجموع فكانت تأخذ من الصوف 03 جزات عن كل 100 جزة وعند حاجة السلطة للمال ترتفع لتلبية متطلبات الادارة[1]، وقد خصصت الدولة لهذه المنتوجات أماكن لتجميعها، ووجهت جزء منها عن طريق التجار اليهود والأوربيين إلى موانئ أوربا، والجزء الآخر احتفظ به في مخازن الأراضي الخاصة ومما لا يدع مجالا للشك استفادة الدولة بمبالغ جد معتبرة أثْرت خزينتها ولعله من المفيد أن نؤكد على ذلك خلال الاحتياطات التي رصدتها القوات الفرنسية عند دخولهم الأراضي الجزائرية سنة 1830م التي وصفت بالضخمة التي تم استيفاؤها من الزكاة ، فقد قدرت كمية وثمن بعض المنتوجات وفقا للجدول التالي:

المنتوج	الشعير	الصوف	الجلود	الزبدة	القمح
المقدار	500 كيلة	4918 قنطار	7453 قطعة جلد	766 جزة	9585 كيلة
القيمة(الثمن)		293320 فرنك	50359 فرنك	7124 فرنك	111700 فرنك

الجدول رقم 8 يوضح قيمة الزكاة لبعض المنتجات والمقاديرالمستعملة وثمنها[2]

المطلب الثاني:المساهمة الضريبية لأراضي البايلك والعرش في خزينة الدولة

1-الجباية على أراضي البايلك

شملت هذه الأراضي في طياتها أملاك مختلفة كالمزارع والحقول والأراضي التي يتم تأجيرها للخماسة[3]، وارتبطت هذه الأراضي بمعيشة عدد من الأهالي عن طريق عملهم فيها

[1] – دحماني، المرجع السابق، ص63.

[2] – سعيدوني ، الملكية ، المرجع السابق ، ص325 .

[3] – دحماني، المرجع السابق، ص 170.

إما كأجراء أو كخماسين[1]، ويتم الحصول عليها عن طريق المصادرة التي مارسها البايات والأغوات في حق القبائل العاصية مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية ونادرا ما يتم الحصول عليها عن طريق الشراء من طرف الدولة لغياب الورثة الشرعيين[2]، وتعرف أيضا بأحواش البايلك وهي أراضي شديدة الخصوبة وفيرة الانتاج خصص أغلبها بدار السلطان وهي مقسمة إلى مزرعة كبيرة ، حيث تحتوي كل مزرعة على مجموعة من المواشي[3]، وقد اختلفت الفوائد الناجمة عن أراضي البايلك باختلاف أساليب الإنتاج والتي انتهجتها الدولة في حق هذه الأراضي[4]، من خلال استغلال الحكام لهده الأراضي عن طريق العمال المستأجرين أو فيما يعرف بالخماسة أو عن طري التويزة من خلال تسخير قبائل الرعية في الأنشطة الفلاحية كالبذر والحصاد[5].

أ- نظام الخماسة:

هو النظام الذي يطبق على الأراضي العائد ملكيتها للبايلك عن طريق تسخير فلاحين من قبائل الرعية لخدمتها مقابل حصولهم على خمس (5/1) الانتاج ، ويطلق على الفلاحين الذين وُكِّلوا مهمة خدمة هذه الأراضي بالخماسة[6]، وهذا مايجعل هؤلاء الخماسة بمثابة أجراء أوحتى شركاء في الخدمة مع صاحب الأرض، كما ينطوي في مهمة الخماس أعمال عديدة كالحرث والحصاد وحتى نزع الحشائش الضارة من الأرض من أي تلف يصيب المحصول[7]، أما الدولة فتوفر للفلاح المعدات الزراعية من محراث وبذور وحتى الحيوانات، وكان ينجر عن هذه الأعمال المسندة للخماس مدخول محترم حسب بعض الإحصائيات

---

[1] – خضرة بوميدونة ، المرجع السابق، ص 31.

[2] – سعيدوني، الملكية ،المرجع السابق، ص 299.

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 99.

[4] – سعيدوني ، الملكية ،المرجع السابق ، ص 99.

[5] – نفسه، ص 55.

[6] – فلة القشاعي ، المرجع السابق، ص 98.

[7] – عقاد سعاد ، المرجع السابق، ص 100.

التي أجريت مع نهاية الوجود العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي[1]، فقدر بحوالي ثلاثمائة وثلاثة وأبعون فرنكا لليوم[2]، حيث أن هذا النظام ظل مستمرا حتى الفترة الإستعارية الفرنسية للجزائر وهنا عمدت السلطة الجزائرية بعد الاستقلال على إلغاء نظام الخماسة الذي تممن خلاله استغلال الفلاحين استغلالا بشعا[3]، وفي هذا الصدد فقد ساهم نظام الخماسة بادخال مداخيل جد معتبرة لمالكي الأراضي ولخزينة الدولة منقمح وشعير وغيرها من المحاصيل بالاضافة إلى هذا فقد ساعد على إعالة عددا من الفلاحين غير أن هذه الإعالة لم تكن بالقدر الكافي لتحسين ظرفهم المعيشية، حيث أن عمل الفلاح قدر ب: 90 يوما قي السنة وحصته من هذا العمل قدرت ب: 5.5 صاع قمح و14.5 صاع شعير و14 كيس تبن هذا في الجابدة الواحدة التي كانت تدر لمالكها ولخزينة الدولة 22 صاع قمح و51.5 صاع شعير و68 كيس تبن[4]، وفيما يخص عمل الخماسين وعددهم فكل هذا يخضع لمساحة الأرض الفلاحية التي تشغل خماس واحد في كل جابدة أي حوالي 10هكتارات[5]، وكلما اختلفت مساحة الملكيات اختلف معها عدد الخماسين، وحتى نمط تسييرها فهناك الملكيات صغيرة وأخرى كبيرة وبعضها متوسطة[6]، وهنا يتضح أن نظام الخماسة بمثابة اتفاق وعرف بين الفلاح والإدارة العثمانية من خلال تسخير هؤلاء الفلاحين في خدمة أراضي البايلك مقابل خمس الإنتاج[7]، وقد طبق هذا النظام في أماكن مختلفة منها بدار السلطان ومنطقة

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي (1792–1830، المرجع السابق ، ص 87.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام الملي للجزائر في الفترة العثمانية(1800–1830، المرجع السابق، ص92

[3] – بلعقون ، المرجع السابق، ص37.

[4] – عقاد سعاد المرجع السابق، ص102.

[5] – سعيدوني ، الحياة ،المرجع السابق، ص215.

[6] – نفسه، ص216.

[7] – خضرة بوميدونة ، المرجع السابق، ص36.

قسنطينة ووهران وسهل غريس بمعسكر كل هذا مكّن الدولة من اكتساب مداخيل متنوعة ساعدتها على مواجهة المواسم السيئة[1].

ب-التويزة:

تعد ضريبة التويزة من الضرائب المفروضة على قبائل الرعية الخاضعة وتعد بمثابة أعمال السخرة[2] التي يتناوب عليها الفلاحين التابعين لقبائل الرعية خلال أيام محددة من السنة ملتزمة بالمكان المحدد لها والذي يعينه القائد لقيامهم بالأعمال المتمثلة في حرث أراضي البايلك[3]، وحتى البذر والحصاد ويكون ذلك بمساندة الخماسين المشتغلين معهم في نفس المزارع[4]، وهنا تعتبير قبائل الرعية وقبائل المخزن بمثابة متطوعين لخدمة أراضي البايلك بأدواتهم وبذلك يتم تعويض المبالغ المالية المفروضة عليهم[5]، وتكون أعمال التويزة في شكل تعاوني وجماعي وبمثابة واجب شرفي اتجاه جيرانهم وسكان إقليمهم بعدما كانت تقام لصالح أرضي البايلك فقط[6]، التي استغلت الدولة هذا النظام وفرضته على الفلاحين الذينيعيشون على أراضيهم أوالمناطق المجاورة لأراضيهم، وساعد هذا النظام على توفير مداخيل وحتى مصاريف كبيرة للدولة وخفف أيضا من مصاريف الدولة[7].

2-الجباية على أراضي العرش:

تعد أراضي العرش من الملكيات التي تعود التصرف فيها ويشترك فيها جميع سكان الدشرة وتعرف أيضا بأراضي السبيقة، وهذه الأراضي لا يتم اخضاعها لعمليتي البيع والشراء

---

[1] – عيسى قبشي، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية –قطب شتمة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ص 36.

[2] – القشاعي، المرجع السابق، ص69.

[3] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص228-229.

[4] – القشاعي، المرجع السابق، ص69.

[5] – سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص 229.

[6] – نفسه، ص248.

[7] – عقاد سعاد ، المرجع السابق، ص 105.

وحتى التركة بل تم توزيعها على العائلات من طرف شيخ القبيلة بمساعدة مجموعة من الأعيان، واستغلت هذه الأراضي حسب قدرة كل أسرة، غير أن هذه الأراضي كسابقاتها عرفت نوع من عمليات المصادرة من قبل الحكام وحتى العائلات الكبرى[1] نظير رفضها دفع المطالب المخزنية وأغلب هذه الأراضي غير خاضعة للبايلك وكان يتم استغلال هذه الأرضي من قبل هذه القبائل في الزراعة والرعي واستخلصت الإدارة العثمانية مجموعة من الضرائب من هذه القبائل منها[2]، التي يتطلب الحصول عليها استعمال القوة وبمساعدة المحلات وقد تنوعت من مكان لآخر منها[3]:

أ- الغرامة:

فرضت ضريبة الغرامة عن القبائل القاطنة بالمناطق الصحراوية والمناطق الجبلية والهضاب العليا الخارجة عن سلطة البايلك كبديل عن العشور، وكانت تستخلص منهم في شكل نقدي وأغلبها في شكل عيني من مواشي ومواد غذائية[4]، وكانت بمثابة تعويض عن المخالفات والجرائم التي ترتكبها القبائل الممتنعة البعيدة عن سلطة البايلك[5]، وتعد ضريبة الغرامة استثنائية وتختلف قيمتها حسب جهات الوطن، وكانت تستخلص عن طريق القياد وبتوجيه محلات عسكرية[6]، ولم تفرض هذه الضريبة كإلتزام سنوي فأحيانا يتم استخلاصها مرة في بعض السنين، ومقدار الغرامة تختلف من منطقة لأخرى تبعا لقوة المحلة وطريقة الحكام على جمعها وطذا طبيعة علاقاتهم بشيوخ القبائل، وتكون نادرة وصعبة الاستخلاص في المناطق التي عرفت بعدائها لموظفي الإدارة مثل قبائل بني هارون وقبائل وادي الزيتون،

---

[1] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 108.

[2] – دحماني ، المرجع السابق، ص 175.

[3] – القشاعي، المرجع السابق، ص 64.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي(1800-1830) ،المرجع السابق، ص95.

[5] – شريف شهيرة ، النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1518-1830)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم اتاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 61.

[6] – أوعيل، المرجع السابق ، ص286.

وكانت تجمع منهم في الحالات الضرورية أو تحت تهديد الفرق العسكرية[1]، وتنوعت حسب تنوع انتاج القبائل وقد وفرت لخزينة الدولة حيوانات كالماعز والأغنام والأبقارو الإبل والخيل والبغال والمواد الأولية من شمع وزبدة وملح وعسل وجلود[2].

ب-المعونة:

هي ضريبة استثنائية غير محددة بزمن ووقت معين [3]تفرضها الدولة على كل القبائل الرعية بحجج مختلفة كالحروب وللدفاع من الأعداء، وتدفعها هذه الأخيرة في شكل قمح وشعير وعملت السلطة على تزويد خزينتها بالاعتماد على هذه المعونة بالأقوات والأعلاف والحبوب وشبكات من التين والزبدة والدواجن والبيض[4]، وكانت تستخلص في فصل الصيف غالبا عن طريق تعهد شيوخ القبائل بتقديمها بهدف تموين الحاميات العسكرية[5] مثل معونة بلاد القبائل التي قدمتها قبيلة فليسة والتي قدرت ب خمسمائة ريال بوجو قبائل قيادة بوغني قدمت ما قيمته خمسة وعشرون ريالا كما وفرت القبائل التي تعاملت مع برج سيباو للدولة ما قيمته ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت وخمسة آلاف بوجو من التين[6] وقد تولى وظيفة استخلاصها وجمعها في بايلك الغرب كل من خوجة المعونة أوكاتب مخزن الزرع، أما المناطق الجبلية الشمالية فكان تقدم من طرف شيوخها للقياد العثمانين[7].

ج-**الخطية:**

هي نوع من أنواع الضرائب الظرفية التي تفرض على القبائل الخاضعة لسلطة الباي ويتم استخلاصها عن طريق اخضاع القبائل الثائرة والمتمردة أو عند طلبها الأمان لما

---

[1]- عقاد سعاد، المرجع السابق، 110.

[2] - القشاعي، المرجع السابق، ص 66.

[3] - نفسه، ص 69.

[4] - سعيدوني، الحياة ، المرجع السابق، ص 183.

[5] - القشاعي، المرجع السابق، ص70.

[6] - سعيدوني ، النظام المالي (1800-1830) المرجع السابق، ص 97-98.

[7] - دحماني، المرجع السابق، ص182.

ارتكبته من مخالفات[1]، وهي بمثابة عقوبة تفرض على الفرد وأحيانا على الجماعات لما ارتكبته من مخالفات وجرائم ,أحيانا تفرض على المتسببين في احداث الشجارات في الأسواق الريفية بهدف سرقة سلع التجار[2]، وفي حال غموض مرتكب المخالفة أو الجريمة هنا يتدخل شيخ أو قائد القبيلة بفرض خطية على أفراد العشيرة[3]، وفي حال وقوع جريمة قتل تصبح الخطية بمثابة الدية التي كانت تحدد ب 1000 سلطاني أي 10 آلاف فرنك للشخص وتتضاعف قيمتها حسب المكانة الإجتماعية للقتيل[4]، وكانت تجمع من أعيان المنطقة وتمنح لوثة المقتول وإذا لم يكن له أولاد تودع تلك الدية في صندوق بيت المال وعلاوة على ذلك فإن السلطة كانت تستدعيفي بعض حالات الجرائم والجبايات إلى القيام بمصادرة أملاكها مرتكبي هذه الجرائم والجنايات، وأحيانا يستغل القياد بعض الأفراد باتهامهم حتى يجبرهم على تقديم الخطية[5].

د- اللزمة:

تعد ضريبة اللزمة من الضرائب المهمة المسهمة في إثراء خزينة الدولة[6]، وتكون عن طريق مساهمة عينية أو مالية، وتفرضها الدولة على قبائل الرعية الخاضعة القاطنة على أراضي العرش[7]، وتفرض ضريبة اللزمة على الأشخاص القادرين على حمل السلاح وتؤخذ من سكان الأطلس المتيجي لعدم دفعهم العشور والزكاة بطريقة منتظمة ويلزم رجال القبيلة بضريبة اللزمة مرتين في الصيف وتعرف بضريبة لزمة الصيف ومرة في الربيع وتعرف بضريبة لزمة الربيع، وتختلف قيمتها حسب المحصول وعدد الماشية، وتنخفض عند بعض العائلات بسبب فقرها ونادرا ما تقوم القبائل الجبلية بدفعها وتكون أحيانا عينية من خلال

---

[1] – القشاعي، المرجع السابق، ص68.

[2] – سعيدوني ، الحياة ، المرجع السابق، ص184.

[3] – القشاعي ، المرجع السابق، ص 68.

[4] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 112.

[5] – دحماني ، الرمجع السابق، ص183.

[6] – عقاد سعاد ، المرجع السابق، 109.

[7] – القشاعي، المرجع السابق، ص 64.

منح هذه القبائل القمح والزيت والعسل للسلطة وأحيانا نقدية فقد قدرت قيمة اللزمة عند بداية الاحتلال ب 546.28 فرنك[1].

نستنتج في الأخير أن الفلاحة كنشاط لعبت الدور الكبير والفعال زمن الدايات من خلال تنشيطها للتجارة و بحكم المساهمة العينية والنقدية التي أضفتها على السلطة من خلال ولوج مداخيل جد معتبرة كل هذا ساهم في إثراء خزينة الأيالة بعد تراجع الغنائم البحرية.

[1] – سعيدوني ، الحياة ، المرجع السابق، ص 181–182.

خاتمة

من خلال ما سبق في دراستنا لموضوع الفلاحة والفلاحون في عهد الدايات بإيالة الجزائر 1671-1830م، حيث لعبت الفلاحة دورا استراتيجيا في توفير غذاء السكان ودعم إقتصاد البلاد بمختلف السلع والبضائع بالإضافة إلى توفير موارد ضخمة لخزينة الدولة .

وساهم اتساع المساحة ووتنوع التضارس والمناخ وتعدد أنواع التربة في وفرة الإنتاج الفلاحي وكثرته، وتوفير الحاجات الغذائية للسكان وتصدير كميات منه وتوفير المواد الأولية للصناعة المحلية كما أن إنتشار الأسواق في كل ربوع الأيالة ساعد على تسويق الإنتاج وإزدهار الحياة الإقتصادية .ومن خلال ماسبق خلصنا إلى النتائج التاية :

_ يعتبر النشاط الزراعي المحور الرئيسي للإقتصاد في أيالة الجزائر، فهو يعتبر المورد الرئيسي لغذاء ساكنة البلاد، وموردا مهما لخزينة الدولة .

_ شكل اتساع مساحة البلاد وتعدد المناخات فيها، وتنوع التضاريس، وتعدد أنواع التربة عاملا مهما في إتساع النشاط الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية ، و الإنتاج الحيواني .

_ يعتبر إنتاج الحبوب مادة استراتيجية لسكان الأرياف وللسلطة العثمانية ، بحيث كلما زاد الإنتاج الزراعي زاد غنى القبيلة وزاد نفوذها على القبائل الأخرى، وزادت موارد خزينة الدولة.

_ تنوع المناخ ساهم تنوع المحاصيل الزراعية فإنتاج الحبوب تركز في المناطق التلية و انتاج الزيتون تركز في المرتفعات والمناطق الجبلية ، بالإضافة إلى زراعة الخضر والأشجار المثمرة في السهول وفحوص المدن .أما في إقليم الجنوبي فأشتهر بإنتاج التمور.

_ مثلت تربية الأغنام ، وحرفة الرعي مهنة أساسية لسكان الأرياف حيث إهتموا بتربية قطعان الماشية التي شكلت موردا إقتصاديا مهما فهو يعتبر نشاطا مكملا من خلال توفير الثيران والدواب للحرث وتسميد التربة وتخصيبها ومن خلال تخصيص الحقول والأراضي الزراعية، و أراضي البور لرعي الماشية .

_ إنتاج الحبوب شكل موردا استراتيجيا مهما لسكان الآيالة ولخزينة الدولة . حيث يستهلك كغذاء وتصدير كميات منه نحو البلدان الأوروبية، كما خضع جزء من الحبوب لإحتكار السلطة التى كانت تخزينه في مطامير أو في مخازن البايلك وهذا يدل على وفرة الإنتاج بكميات كبيرة .

_ يعتبر الصيد نشاطا إقتصاديا مهما ، من خلال توفير الحاجاتية الغذائية والدوائية وترفيهية للسكان خصوصا فيما توفره من اللحوم، والدهون، والريش، بالإضافة إلى تموين الصناعة كالنسيج والدباغة والنجارة بمواد أولية بما توفره من الجلود ، والفراء الباهض الثمن.

_ ساهمت بعض العوائق في تراجع الإنتاج الفلاحي في العديد من السنوات في أواخر العهد العثماني كالأوبئة والأمراض، وأسراب الجراد، والثورات المحلية ضد السلطة العثمانية حيث شكلت عائقا للإنتاج الفلاحي والإقتصادي وأدت إلى تراجعه .

_ إمتهن سكان الأرياف حرفة الرعي وتربية الماشية، كالأغنام، والأبقار، والخيل، والإبل،واهتموا بزراعة أجود أنواع من القمح الأصيل كالزناتي والبليوني، وأجود أنواع التمور كدقلة نور.

_ مثلت الأسواق الأسبوعية دورا رئيسيا للفلاحة، والإقتصاد، ولخزينة الدولة، حيث تعرض فيها مختلف المنتوجات الفلاحية، والحيوانية كما كانت مكانا لتبادل الأخبار والمعارف. انتشرت الأسواق الأسبوعية في كل أرجاء الآيالة و عملت السلطة من خلالها على بسط سيطرتها ونفوذها على القبائل الممتنعة، وتحصيل الضرائب و الرسوم منها.

_ لعبت الأسواق الموسمية المرتبطة بالحصاد دورا مهما في الإقتصاد من خلال عرض كميات ضخمة من الحبوب والمبادلات التجارية بين القبائل التلية والقبائل الوافدة من الجنوب للإكتيال واستغلال فترات الحصاد وإنخفاظ الأسعار ، وشكلت الضرائب المختلفة موردا هاما لخزينة الدولة من خلال النظام الذي اتبعته السلطة في جباية الضرائب المختلفة من المجتمع الريفي.

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر في العهد العثماني

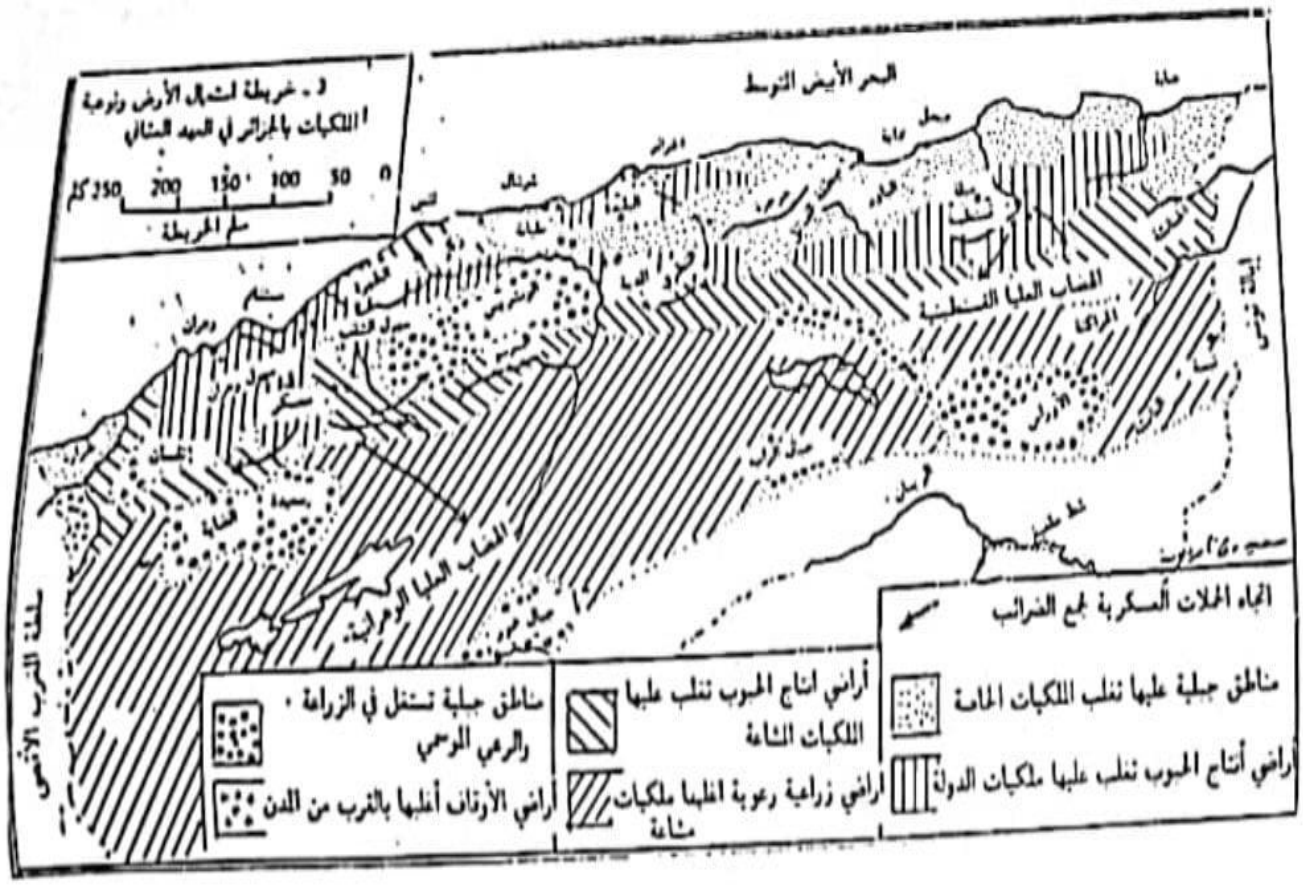

سعيدوني، الملكية ، المرجع السابق، ص 72

الملحق رقم 02:

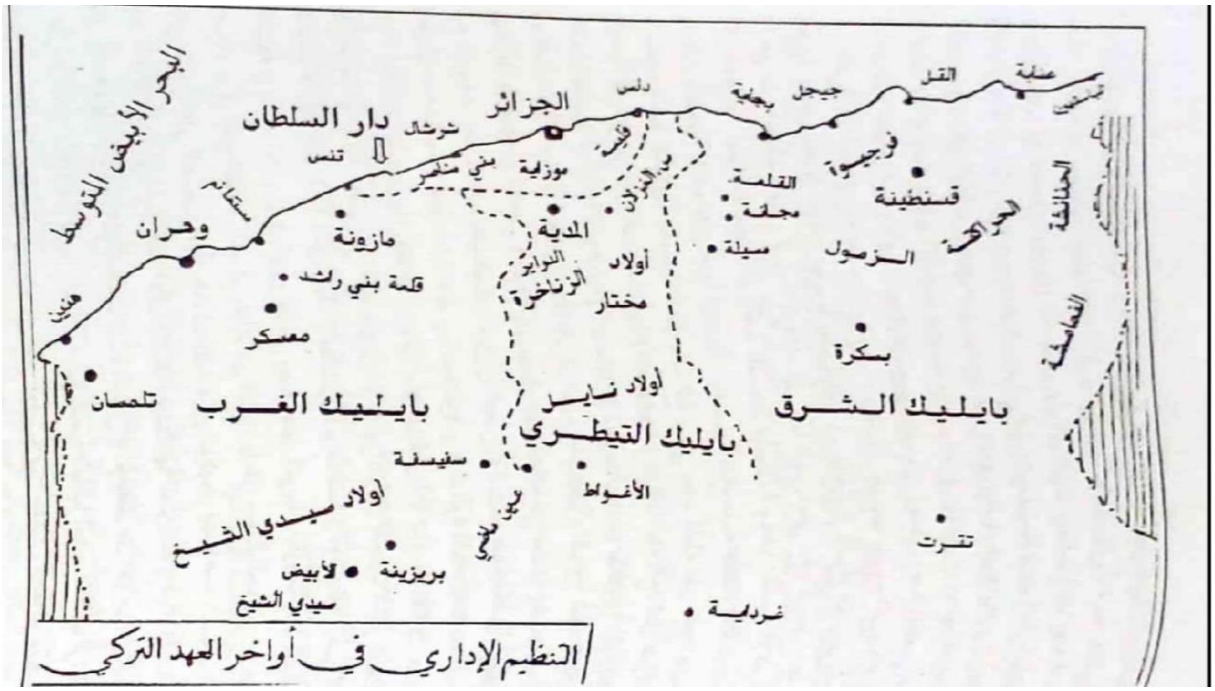

صالح عباد، المرجع السابق، ص283

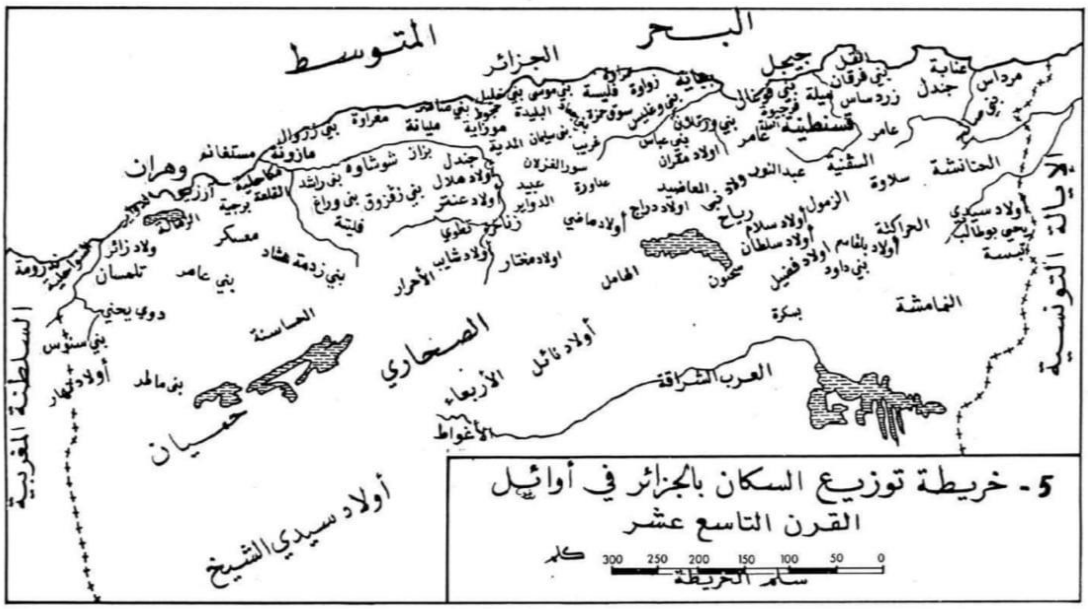

سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية، المرجع السابق، ص276

الملحق رقم 03: أهم الأسواق الاسبوعية في بايلك الغرب والشرق

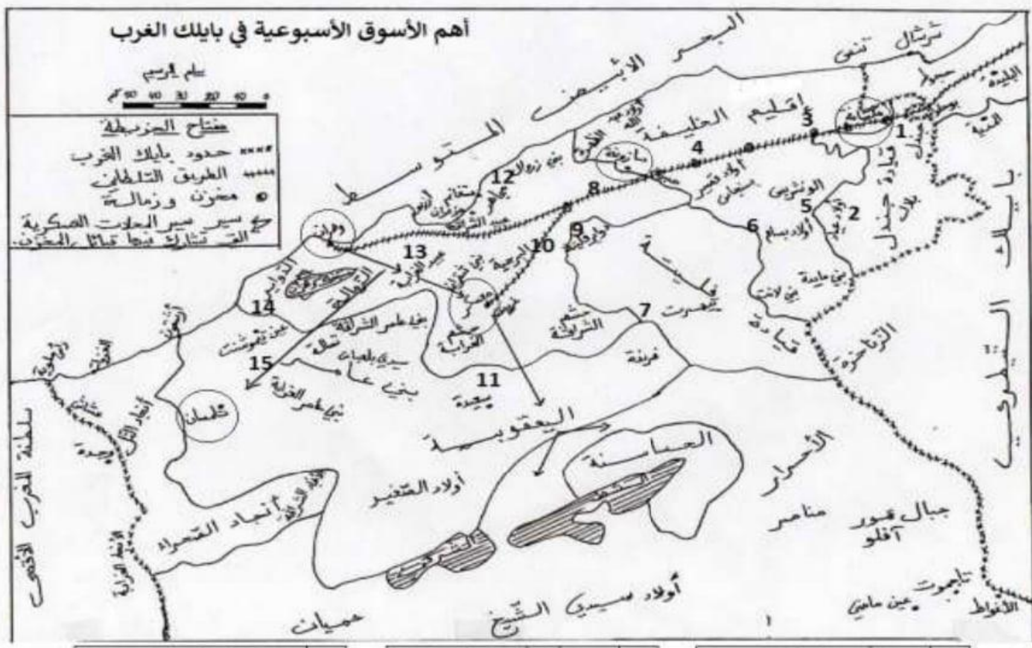

1	سوق الأربعاء (جلدل)	6	سوق الأحد (أولاد بوسليمان)	11	سوق الاثنين (الجمافرة)
2	سوق الأحد (أولاد عياد)	7	سوق اللوحة (أولاد لكرد)	12	سوق الاثنين (أولاد بوكامل، مجاهر)
3	سوق الأربعاء (العطاف)	8	سوق الأربعاء (أولاد خويدم	13	سوق الأحد (عبيد الغرابة، سيق)
4	سوق الأحد (أولاد قصير	9	سوق الخميس-نزلة الزوازة-(قلية)	14	سوق الأربعاء (الدواير)
5	سوق السبت (بني شعيب)	10	سوق السبت (القلعة)	15	سوق الخميس (بني عامر)

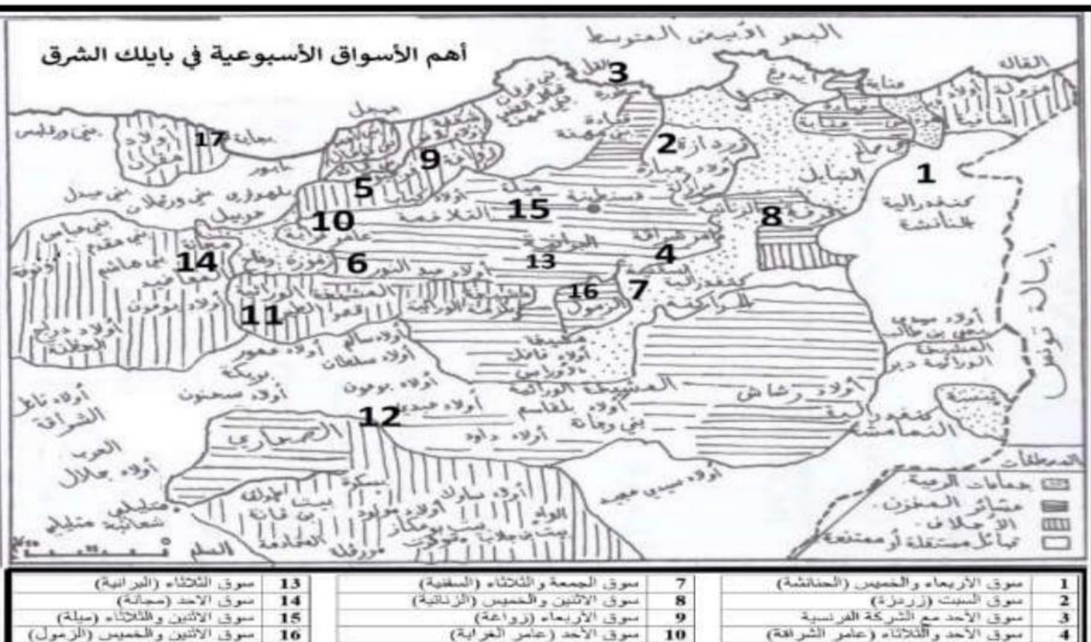

1	سوق الأربعاء والخميس (الحنانشة)	7	سوق الجمعة والثلاثاء (السقنية)	13	سوق الثلاثاء (البرانية)
2	سوق السبت (زرمزة)	8	سوق الاثنين والخميس (الزناتية)	14	سوق الاحد (صجانة)
3	سوق الأحد مع الشركة الفرنسية	9	سوق الأربعاء (زواغة)	15	سوق الاثنين والثلاثاء (ميلة)
4	سوق الأحد والثلاثاء (عامر الشراقة)	10	سوق الأحد (عامر الغرابة)	16	سوق الاثنين والخميس (الزمول)
5	سوق الجمعة (فرجيوة)	11	سوق الاحد (ريغة الظهارة)	17	سوق الخميس (بجاية)
6	سوق الاثنين والخميس (أولاد عبد النور)	12	سوق بومي (أولاد عدي)		

الجيلالي بن فرج حسين ، المرجع السبق، ص 276 .

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

القرآن الكريم.

1-ابن الاكفاني محمد بن ابراهيم بن ساعد الأنصاري، ارشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تح عبد المنعم محمد عم، مراجعة أحمد حلمي عبد الرحمان، دار الفكر العربي القاهرة ، مصر، 1348م .

2-ابن علي شريف، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتع سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 1988.

3-الأزدي البصري ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن ، جمهرة اللغة، 4ج، مكتبة المثنى دار المعارف العثمانية، بغداد، العراق، 1348هـ ،ج2.

4-الإشبيلي أبو زكرياء يحي بن محمد بن احمد بن العوام ، الفلاحة الأندلسية، تح أنور أبو سويلم وآخرون ،7ج ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن،ج1، 2012.

5-ألتر عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود علي عامر ،ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

6-الأندلسي أبو الخير ، كتاب في الفلاحة ، نشره العلامة المشارك القاضي سيدي التهامي الناصري الجعفري قاضي ورزازت،ط1، فاس 1357م.

7-بن حوقل النصيبي أبو القاسم ، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1996.

8-بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء اسماعيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم، ط1 ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان

9-حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

10- الزهار أحمد الشريف ، مذرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، ذخائر الغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974.

11- سبنسر وليم ، الجزائر في عهد رياس البحر،تع، تق، دعبد القادر زربادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

12- شالر ويليام ، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1818-1824)، تعر وتع وتق اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982.

13- العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تح وتق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ذخائر المغرب العربي ، 1974 .

14- العنتري محمد بن صالح ،فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها ،مر، تق ،تح د يحي بوعزيز،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009.

15- العنتري محمد صالح ، تاريخ قسنطينة ، تح د يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2008.

16- الفراهيدي أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد ، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، 8ج، سلسلة المعاجم والفهارس، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان، ج3، 1988

17- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، تر، د أبو العيد دودو، الجزائر عاصمة الثقافة العربية ، وزارة الثقافة ، الجزائر،2007.

18- كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر و تع وتق اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982.

19- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر،ج1، المطبعة التجارية عرزوزي وجاويش- بالإسكندرية ،1903.

20- المزاري الآغا بن عودة ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر ، تح ودراسة يحي بوعزيز ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، لبنان،1990.

المصادر بالفرنسية:

1-Rinn Louis, Marabout et Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie,Adolph JourdanRinn Libraire , Editeur, Alger,1884 .

المراجع:

1-إياد يوسف الحاج إسماعيل و بنان راكان دبدوب ،حشرات البساتين، قسم علوم الحياة ، جامعة الموصل، 2010.

2-الجعافرة بلال ركان ، الفلاحة في الفكر العربي الإسلامي في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير مفي التاريخ ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2005 .

3-جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع هـ (9-10م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر.

4-حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني' دار الهدى ،ط1، عين مليلة، الجزائر، 2008،

5-سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984م.
6-سعيدوني ناصر الدين ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني(1791- 1830)، طبعة خاصة ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
7-سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، طبعة ثالثة ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع.
8-سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط2 ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
9-سعيدوني نصر الدين ،النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني1792-1830، ط3 ، دارالبصائر، الجزائر،2012.
10- سعيدوني نصرالدين ، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)،دارالبصائرالجزائر، 2008.
11- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2001
12- شويتام أرزقي ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011.
13- عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي،1514-1830، دار هومه ، الجزائر2012.
14- علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة ، ط1 ، دار الفكر الغربي، القاهرة، 2000.
15- عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

16- قاسيمي زيدين ، قيادة سيباو، تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الإحتلال، دار الأمل، الجزائر،2009.

17- القحطاني سعيد بن علي بن رهف ، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة مفهوم ومنزلة وحكم وفوائد وأحكام وشروط ومسائل، ج3، مركز الدعوة والارشاد بلقطب، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2010،

18- مجموعة من المؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت لبنان 2012.

19- المدني أحمد توفيق ،جغرافيا القطر الجزائري للناشئة الاسلامية، مطبعة تونس الشريف، تونس ، 1948.

20- نور الدين بن عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دارالحضارة، الجزائر،2007 .

الرسائل الجامعية:

1-أوعيل خالد ، النشاط الفلاحي للجزائر العثمانية خلال حكم الدايات 1671-1830 مقاربة سياسية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة ابو القاسم سعد الله ، 2020-2021.

2-باحمان فاطمة ، السايسة الفرنسية في الجزائر 1830-185، مذكرة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة أدرار ، الجزائر، 2013-2014.

3-بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر،مذكرة ماستر تخصص تاريخ القانون العام للأعمال ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2014-2015.

4-بن صحراوي كمال ، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة وهران، 2012-2013.

5-بن عقون لخضر ، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط في العهد الزياني ،1235-1554، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط ،جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، 2018.

6-بن فرح حسين جيلالي ، الأسواق والإقتصاد الريفي في الجزائر خلال عد الدايات(1671-1830)، أطروحة دكتوراه ل.م.د في التاريخ الحديث مشروع السلطة، الاقتصاد والمجتمع بالجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2021-2022.

7-بن مزوز خديجة ، الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية وأثرها على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر العثمانية(1800-1830م) ،مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، قسم التراريخ : كلية العلوم الجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2015-2016.

8-بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني1519-1830 (مقاربة اجتماعية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015.

9-بوميدونة خضرة وقاسمي سارة ، نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018.

10- جوبر الشيماء و غضبان نادية ، المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830) أنموذجا، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر 2016-2017.

11- حوشين كمال، اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007 .

12- دحماني توفيق، الضرائب في الجزائلر (1206-1282هـ/ 1792-1865م) دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2007-2008.

13- سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ) (13-16م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية ، قسم الحضارة الإسلامية ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.

14- شريف ربيحة، معيقات النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث (15919-1830)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2018-2019.

15- شريف شهيرة ، النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1518-1830)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم اتاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

16- شويتام أرزقي ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2005-2006.

17- العيفة وفاء، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة- جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

18- غطاس عائشة ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م- 1830م- مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الترايخ الحديث ، 2000-2001.

19- فتيسي نادية ، أوضاع الجزائر في عهد محمد بن عثمان باشا إلى غاية عهد حسين باشا، أطروحة دكتوراه فيالتاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945- قالمة الجزائر،2017-2018.

20- قبشي عيسى ، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية -قطب شتمة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر.

21- القشاعي المولودة موساوي فلة ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990.

22- كشرود حسان ، رواتب الجند زعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية زالاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659إلى 1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

23- نش أحمد، الأوضاع الاقتصادية لحكومة الدايات في الجزائر خلال العهد العثماني (1671-1830) مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

24- نغموش كاميليا ، قبائل الغرب الجزائريين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية1509-1792 ، رسالة ماجيستير، قسم الأثار، جامعة وهران ، 2014.

المجلات:

1) بلعقون محمد صالح، نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية (1519-1830)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2022.

2) تيته ليلى ، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن19،مجلةالعلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،العدد17 ،2014.

3) سعيدوني ناصر الدين ،الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) من القرنين العاشر إلى الرابع عشر هجري / منالقرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي، قسم التاريخ ،كلية الآداب ،جامعة الكويت، حوليات الآداب زالعلوم الإجتماعية ، الحولية الحادية والثلاثون -1431هـ/2010م.

4) عقاد سعاد، الجماعات الفلاحية والسلطة العثمانية في الجزائر(1519-1830م) دار السلطان -أنموذجا، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية ، المرآة، العدد 5، جوان

5) غطاس عائشة ، الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الانسانيات، السنة الثالثة عشر، عدد 76، رمضان-شوال، 1403هـ يوليو- أغسطس 1983م ، الجزائر

3-المعاجم والقواميس:

1-بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، تر حمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللمع، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، 2002.

2-الحميري محمد بن عبد المنعم ، الروض المعطار في حبر الأقطار، مكتبة لبنان، ط2، بيروت لبنان، 1984.

3-صابان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 1421هـ/2000م.

4-الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، دار الحديث ، القاهرة، مصر ،2008.

5-الفيومي المقرئ أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان ،بيروت ، لبنان، 1987.

فهرس الموضوعات

الفهرس	الصفحة
المقدمة	**أ – ت**
الفصل الأول: الأراضي الفلاحية والمجتمع الريفي	
المبحث الأول: الأراضي الفلاحية.	
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة	**2**
المطلب الثاني: ملكيات وخصوصيات الأراضي	**5**
المبحث الثاني: المجتمع الريفي	
المطلب الأول: تركيبة المجتمع الريفي.	**11**
المطلب الثاني: التنظيم الإداري	**20**
الفصل الثاني: الأنشطة الفلاحية والعوامل المؤثرة فيها	
المبحث الأول: العوامل المنشطة والمعرقلة للنشاط الفلاحي	
المطلب الأول: العوامل المنشطة	**26**
المطلب الثاني: العوامل المعرقلة	**30**
المبحث الثاني: الأنشطة الفلاحية	
المطلب الأول: النشاط والإنتاج الزراعي	**38**
المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني والصيد	**44**
الفصل الثالث: دور الفلاحة في اقتصاد الدولة	
المبحث الأول: الأسواق التجارية ودورها في اقتصاد الايالة	

المطلب الأول: التجارية الداخلية و الأسواق الأسبوعية	**52**
المطلب الثاني: التجارة الخارجية	**60**
المبحث الثاني: دور الفلاحة في خزينة الدولة	
المطلب الأول: المساهمة الضريبية لأراضي الملك في خزينة الدولة	**65**
المطلب الثاني: المساهمة الضريبية لأراضي البايلك والعرش في خزينة الدولة	**69**
خاتمة	**77**
الملاحق	**80**
قائمة المصادر والمراجع	**84**
فهرس الموضوعات	**95**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muhend Ulhağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

قسم التاريخ

إذن بإيداع مذكرة التخرج بعد التصحيح

نحن الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة عن المذكرة :

الأستاذ المشرف (ة): ..... نادية العدوالحمر .....

الأستاذ المناقش (ة) : ..... مريم بن قاسمي .....

الأستاذ الرئيس (ة) : ..... مصطفى بادين أوكيل .....

نأذن بإيداع مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بعد تصحيحها

بعنوان: ..... الفلاحة والفلاحون في عرش إدريات بالبالة الجزائر .....
..... 1830-1871 .....

.....

والتي أعدها الطالب : ..... محمد مزاري .....

والطالب: ..... العدو حدو .....

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ميدان : ..... علوم انسانية .....

تخصص : تاريخ الجزائر الحديث 1830-1919

الموسم الجامعي : ..... 2023/2024 .....

إمضاء رئيس اللجنة | إمضاء المناقش | إمضاء المشرف

البويرة في: 2024/06/26

الموقع : www.univ-bouira.dz البريد الإلكتروني : info@univ-bouira.dz الهاتف : 026.93.98.15 الفاكس : 026.93.09.24